College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (18), No.(4), (2022)*

CC BY

((دور بريطانيا في الصراعات الداخلية العُمانية ١٩١٣ _ ١٩٣٢))

علي حمزة عباس

جامعة الموصل \ كلية التربية الاساسية \ قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠٢٢/١٠/٣ قبل للنشر في ٢٠٢٢/١١/٣)

ملخص البحث :

لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في الصراعات الداخلية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام ، وسلطنة مسقط وعُمان بشكل خاص ، من خلال تأجيج الفتن والسيطرة على زعامات القبائل والمشايخ في الداخل العُماني (عُمان) ، وبالمقابل تغذية الساحل العُماني الممثل بالسلطان (مسقط) ، وذلك بدعم طرف على حساب الطرف الاخر مع استخدام الرشاوي والهدايا والمنح المالية لكلا الطرفين لتحقيق اهدافها في مسقط وعُمان .

كما ساهمت عوامل خارجية وداخلية في تفعيل الدور البريطاني في سلطنة مسقط وعُمان ، ومنها مغادرة السلطان تيمور بن فيصل الى الهند وترك امور السلطنة بيد الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، فضلاً عن الصراع القبلي والعداء الازلي بين الامامة في الداخل العُماني والسلطان في الساحل العُماني ، كل ذلك ادى الى تقوية دور ونفوذ بريطانيا على السلطنة وترك البلاد في فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

الكلمات المفتاحية : بريطانيا – الصراعات – عُمانية – السيب – تيمور

Britain's Role in the Omani Internal Conflicts 1913-)) ((1932

Ali Hamza Abbas

University of Mosul College of Basic Education Department of History

Abstract

Britain played a major role in the internal conflicts of the Arabian Gulf region in general, and the Sultanate of Muscat and Oman in particular. This was done by fueling strife and controlling the tribal leaders and sheikhs inside Oman, and in return feeding the Omani coast represented by the Sultan (Muscat), with the support of one party at the expense of The other party with the use of bribes, gifts and financial grants to both parties to achieve its goals in Muscat and Oman.

External and internal factors also contributed to activate the British role in the Sultanate of Muscat and Oman. Such factors include the departure of Sultan Taimur bin Faisal to India and leaving the affairs of the Sultanate in the hands of the British political agent in Muscat and the tribal conflict and eternal hostility between the Imamate in the Omani interior and the Sultan on the Omani coast. Therefore, the Britain's role and influence over the Sultanate were strengthened and the country was in political, economic, social and cultural chaos.

Keywords : Britain - conflicts - Oman - Seeb – Timo.

مقدمة :

منذ بداية القرن التاسع عشر فرضت بريطانيا اتفاقية السلام العامة على ساحل عُمان المهادن وحتى الحرب العالمية الاولى، فقد نشطت سياسياً واقتصادياً وعسكرياً حتى تمكنت من الهيمنة الكاملة على الخليج العربي ، فضلا عن تربعها عرش البحار واستعمار المناطق الاستراتيجية في العالم ، وكانت منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي من ضمن استراتيجياتها لتمديد نفوذها وسيطرتها التجارية وازاحة القوة الدولية المنافسة لها في تلك المناطق، و سلطنة مسقط وعُمان احدى المناطق التي اتخذتها بريطانيا هدفاً وموقعاً استراتيجياً لها .

شهدت منطقة الخليج العربي صراعاً بين القوى الاوروبية الاستعمارية حتى تفوقت بريطانيا على القوى الدولية المنافسة مثل البرتغال وهولندا وفرنسا ، ثم دخلت صراعاً أخر مع القوى العربية المحلية التي قامت وجودها الاستعماري ونجحت في القضاء على قوى القبائل العربية في الساحل العُماني ، ثم مدت نفوذها الى عُمان وبقيت الخليج العربي ومدخل البحر الاحمر ، وبعد سيطرتها على الاجزاء الجنوبية في الخليج العربي بدأت تتطلع للسيطرة على شمالها وخاصة شرق الجزيرة العربية ، لكنها شهدت منافسة شديدة وقوية من قبل القوى المحلية والدولة العثمانية والقوى الدولية الاخرى ، لذلك استغلت بريطانيا الصراعات الداخلية في عُمان لتفيذ سياستها الاستعمارية وحماية نفوذها ومستعمراتها وانشطتها التجارية بين الخليج والهند .

اولاً : الأوضاع الداخلية في سلطنة مسقط و عُمان قبل عام ١٩١٣ :

لقد كان لتقسيم الامبراطورية العُمانية[١] واقتصادها التجاري ثلاث نتائج مهمة إذا جمعت تحدد لنا تاريخ عُمان خلال القرن العشرين ؛ النتيجة الاولى كانت وقوع عُمان في أزمة اقتصادية اضطرتها إلى قطع علاقاتها بالعالم الخارجي ، وأدت إلى خلو مدن الساحل من السكان ،

١ _ تم تقسيم الامبراطورية العُمانية وممتلكاتها إلى قسمين بعد قرار لجنة التحكيم البريطانية (لجنة كاننج) عام ١٨٦١؛ والتي تضمنت إعلان السيد ماجد بن سعيد حاكماً لزنجبار والمناطق الافريقية التي كانت تتبع لسلطة سمو السيد سعيد ، وان يدفع حاكم زنجبار منحة مالية سنوية لحاكم مسقط آنذاك السيد ثويني بن سعيد تبلغ (٤٠٠٠٠) ريال موسوعة عُمان الوثائق السرية – سيرمز لها لاحقاً (م. ع . و. س)- إعداد وترجمة : محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، المجلد الأول / خلفيات تاريخية و وثائق التآمر البريطاني على الامبراطورية العُمانية والخسائر و دورها ، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ . الوثيقة رقم (١) ، ١٦٣ / ١ /١٥ / R ، رسالة من نائب الملك في الهند إلى السيد ثويني حاكم مسقط حول قرار لجنة التحكيم في النزاع على زنجبار في نيسان ١٨٦١ ، ص ص ١٠٨١ – ١٠٨٢ .

وأعادت كل السكان إلى وضع اقتصاد الكفاف ، أما النتيجة الثانية تتمثل بتفاقم حدة النزاع بين الساحل والداخل العُماني ، إذ أنه طوال فترة ازدهار الامبراطورية لم يكن سلطان مسقط بحاجة لتحصيل الضرائب من الداخل ، وكانت الضرائب المفروضة منخفضة ، وكان العُمانيون يهاجرون من الداخل إلى المستعمرات الافريقية يرسلون الاموال والبضائع والعبيد إلى أهاليهم ، كما أن ازدهار الساحل كان يستوعب البضائع القليلة التي كان ينتجها الداخل العُماني [٢] .

مع انهيار الامبراطورية لم تعد قبائل الداخل تنظر إلى مسقط كمصدر يعود عليها بالفائدة ، وقرروا إما فرض حكمهم على الساحل أو الانفصال عن الساحل الذي لم يعد نظامه يدر عليهم الفائدة ،وقد تبلور هذا العداء تجاه الساحل وتجاه العالم الخارجي في حركة الاباضية[٣](الامامة) التي دعت إلى التقيد الشديد بتعاليم الاسلام [٤] .

إزاء الاحداث والتطورات الداخلية تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على مسقط وعُمان ، وشهدت العلاقات نمواً كبيراً منذ القرن الثامن وحتى النصف الثاني من القرن العشرين ، وأصبحت صاحبة النفوذ الأكبر بمسقط [٥] ، وهنا يلاحظ النتيجة الثالثة لتقسيم مسقط وعُمان.

ساهمت عوامل أخرى في اتساع الهوة بين الساحل (السلطان) والداخل (الامامة) [٦]، منها عدم استعداد رجال الدين الاباضيين للاعتراف بأسلوب الحكم القائم في الساحل العُماني وتشبثهم بنظام الامامة في الحكم ، فهم لم يعترفوا بشرعية الحكم للسلطان ، وبالمقابل لم يعبأ السلطان

---

٢ _ فريد هاليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، تعريب وتقديم : د . محمد الرميحي ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٣٢٩ – ٣٣٠ .

٣ _ الإباضية هي أحدى أقدم الفرق الاسلامية تعود نشأتها إلى النصف الأول من القرن الهجري الأول ، أخذت أسمها من عبدالله بن إباض أحد فقهائها الأولين، وهي فرعا معتدلاً من حركة الخوارج ، وأكبر هذه الفرق حالياً في عُمان . عمرو خليفة النامي ، دراسات عن الاباضية ، مطابع النهضة ، القاهرة ، د/ ت ، ص ٣٣ ؛ عبد المنعم الجفني ، موسوعة الفرق والجماعات . المذاهب والاحزاب والحركات الاسلامية ، مطبعة الاهرام ، ط٣ ، القاهرة ، د / ت ، ص ص ٣٦ – ٣٨ . للمزيد عن الاباضية ، ينظر : محمد حسن مهدي ، الاباضية نشأتها وعقائدها ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن / عمان ، ٢٠١١ .

٤ _ هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ .

٥ _ عبد الحميد الموافي ، عُمان بناء الدولة الحديثة ، مطابع الاهرام التجارية ، قليوب – مصر ، ٢٠٠٢ ، ص ٧١ .

٦ _ الامامة أو نظام الامامة هو اجتماع أتباع المذهب الأباضي ومبايعتهم لرجل منهم إماماً لهم ، ويتولى شؤونهم السياسية والعسكرية والدينية ويساعده عدد من الاعوان ويكون بمثابة رئيس الدولة .
محمد رشيد العقيلي ، الاباضية في عُمان ، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٩٨٤ ؛ ص١٢ وما بعدها ؛ علي يحيى عمر ، الاباضية بين الفرق الاسلامية ، ط٣، منشورات وزارة التراث القومي في عُمان ، مسقط ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٩٦- ١٩٧. وللمزيد ، ينظر : علي بن هلال بن محمد العبري ، الامامة في الفقه الاباضي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الشريعة والحقوق السياسية ، الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٩٨ .

باعترافهم بعد أن فقد الحاجة إليهم حيث أستند في حكمه إلى نواح أخرى تدعم حكمه ونفوذه وسلطته كالقوة العسكرية والاعتماد على الاجانب للحصول على معونتها ، كما استغنى السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٦ _ ١٨٥٦) عن كل موارد بلاده الداخلية بعد أن تضاءلت وتوجه نحو استثمار الساحل من خلال فرض الضرائب ، وقد تمكن السلطان أن يمد نفوذه على الساحل الشرقي للخليج العربي إذ أصبحت موانئ بندر عباس وجزيرة هرمز وقشم تحت إدارته [٧] .

أصبحت عُمان في عهد السلطان فيصل بن تركي (١٨٨٨ – ١٩١٣) تدور بفلك التبعية ، فمنذ توقيع اتفاقية الصداقة والتجارة بينهما عام ١٨٩١، ازدادت الهيمنة والتوجهات البريطانية على مسقط والسلطان ، مما أدى إلى استياء الكثير من القبائل العُمانية التي رأت هذا الخضوع يتعارض مع مصالح العُمانيين [٨]، وتميز عهده بالنزاع البريطاني الفرنسي ونضاله لاستقلال بلاده ، وواجه السلطان أحد أخطر التحديات عندما قامت القبائل الهناوية المناصرة للإمامة بعصيان استنفر كل عُمان عام ١٨٩٥ [٩] .

في عام ١٨٩٨ تدهورت العلاقات عندما رفض السلطان الاحتفال واطلاق مدافع التحية في عيد الملكة فكتوريا وقيام احد عبيده بتوجيه إهانة إلى بعض ضباط الاسطول البريطاني ، رغم تقديم السلطان اعتذاراً رسمياً ، إلا أن بريطانيا رأت ذلك تحدياً جديداً لها في المنطقة ، ومما زاد في سوء العلاقات منح السلطان فرنسا امتيازاً لإنشاء مستودعات للفحم قرب مسقط ، لذلك أرسلت بريطانيا سفينة حربية إلى مسقط وطلبت من السلطان الحضور للسفينة وتحت التهديد بضرب مسقط واعتقاله ، وأرغموه على فسخ العقد مع فرنسا ومنعت عنه المساعدة المالية [١٠] .

---

٧ _ فاضل محمد الحسيني ، "موقف بريطانيا من ثورة الامامة في عمان ١٩١٣" ، مجلة الوثيقة ، العدد (٣٨) ، السنة (١٩) ، البحرين ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٥٧.

٨ _ عبد الله بن ابراهيم التركي ، " قيام نظام الامامة في عمان (١٣٣١-١٣٣٩هـ / ١٩١٣- ١٩٢٠م)" ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية ، العدد(٤٦) ، إصدار جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، محرم ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م ، ص ٢٨٤ .

٩ _ حسين غباش ، عمان الديمقراطية الاسلامية تقاليد الامامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠- ١٩٧٠ ، نقل النص إلى العربية : د . انطوان حمصي ، دار الفارابي ، ط٤ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٤١ – ٣٤٤ .

١٠ _ راغب العلي وأخرون ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة أبن حيان ، دمشق ، ١٩٩٦-١٩٩٧ ، ص ٣٤٣ .

قرر السلطان فيصل التنحي والتنازل عن الحكم لأبنه الصغير تيمور بعد تردي الوضع في البلاد، وبعد الاهانات والاحباطات التي مارستها بريطانيا ضده [١١]، ومن جانب أخر فإن النشاطات المرتبطة بتجارة الاسلحة التقليدية في عُمان سرعان ما غدت بدورها هدف لحملة استعمارية جديدة ذريعة لأرباك نشاط السفن التجارية العُمانية ، وأصبحت تسوية هذه القضية موضع مساومة بين فرنسا وبريطانيا للمدة (١٩٠٤ – ١٩٠٧)، ازاء ذلك وما كان يسود البلاد من تمزق وتبعية فان البريطانيين لم يوافقوا على تنحي السلطان وطالبوه ان يتحمل حتى النهاية مسؤولية دولة محتضرة [١٢].هذه المحنة ستفضي الى اندلاع الثورة العُمانية الكبرى عام ١٩١٣ .

بينما تشير الوثائق البريطانية إلى تحسن العلاقات مع السلطان فيصل منذ عام ١٩٠٠ ، حيث وصلت إلى السلطان دعوة من نائب الملك كورزون بالهند لحضور حفل تتويج الملك إدوارد السابع في نيودلهي بالأول من سبتمبر ١٩٠٣ كضيف على الحكومة ، وذهب نيابة عنه ابنه الاكبر تيمور يرافقه بعض المستشارين حاملين الهدايا القيمة من الذهب العماني سلمت إلى نائب الملك مع إطلاق ١٠١ اطلاقة تحية لهم ، وفي عام ١٩٠٣ قام نائب الملك بزيارة مسقط [١٣] .

هذه الاسباب أدت بالإباضيين بالداخل العُماني إلى تكفير السلطان والثورة عليه والسعي لبعث حكم الامامة من جديد، إلا أن المحاولات هذه لم تلق النجاح بسبب الدعم البريطاني للسلطان ، فضلا عن الصراع بين القبائل العُمانية من الغافرية والهناوية وصعوبة توحيدها [١٤] .

حاول السلطان فيصل احتواء الموقف وتهدئة الثائرين في الداخل العُماني ، فأعلن تنصيب نفسه إماماً على المذهب الإباضي ، إضافة إلى مركزه سلطاناً على مسقط وعُمان ، من أجل أن يحظى بدعم كافة القبائل ، كما عمل على جمع بعض العلماء الإباضيين وشجعهم على الكتابة في تاريخ الاباضية واحكامها ،إلا أنه فشل بذلك [١٥] .

ثانياً : بريطانيا والثورة العُمانية الكبرى (ثورة الامامة) ١٩١٣– ١٩١٩ :

---

١١ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .
١٢ _ المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ .
١٣ _ (م. ع . و . س) ، مج ٢، وثائق فترة توازن القوى الداخلية (١٩٠١ – ١٩٤٥م) ، ص ١٧ .
١٤ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .
١٥ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

سعت بريطانيا الاحتفاظ بالأنظمة القائمة بمنطقة الخليج العربي في حالة ضعف وتجزئة وتبعية للقوى الجديدة وتعمل في الكواليس بدلاً من إعلان الحماية البريطانية عليها رسمياً [١٦] .

أهتمت الحكومة البريطانية بشكل كبير بمسألة دخول الاسلحة إلى منطقة الخليج العربي ، وتصدير الاسلحة من مسقط إلى الجبهة الغربية الشمالية للهند ، وقد تم اتخاذ إجراءات بحرية فتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الاسلحة ، وبناءً على ذلك قام السلطان بإنشاء مخزن لحجز البضائع في مسقط لتقييد بيع الاسلحة والسيطرة عليها ، وتم منح السلطان مبلغ (١٠٠.٠٠٠) روبية ودفعة شهرية (٨.٣٣٣) روبية إضافة إلى التعويضات عن الخسائر في الاعوام ١٩٠٩–١٩١١ [١٧] ، ازداد النزاع بين الساحل والداخل العُماني في أوائل القرن العشرين ، وأجبر البريطانيون السلطان فيصل عام ١٩١٢ على حظر استيراد الاسلحة ، واعتبرت القبائل هذا الاجراء موجها ضدها ودليلاً على خضوع السلطان لبريطانيا [١٨] ، أن ظهور الامامة جاء كرد فعل على الاوضاع الاقتصادية السيئة والتدخل البريطاني ، وخصوصاً بعد عقد معاهدة عام ١٩١٢، والتي أعطت للبريطانيين حق التدخل في الشؤون الاقتصادية بحجة الإصلاح [١٩] .

في أيار ١٩١٣ بدأت التقارير البريطانية تصل السيد فيصل تفيد بقيام ثورة كبيرة ضده في المناطق الداخلية ، وفي ذلك الشهر تم انتخاب إمام في تنوف وذلك إثر تحريض الزعيم الروحي للإباضين الشيخ عبد الله بن حمد السالمي ، وبالرغم من فقدانه للبصر إلا أنه حرض القبائل لأحياء الإمامة [٢٠] ، اقترح السالمي ترشيح سالم بن راشد الخروصي (١٩١٣ – ١٩١٩) بعد اجتماعه مع مجموعة من العلماء ورؤساء القبائل ، ولكن الخروصي الذي لم يكن يتوقع الترشيح وحاول الاعتذار إلا أنه لم يكن من حقه ومقدوره ذلك من وجهة النظر المذهبية والتقليدية [٢١] .

ويشير تقرير لإحدى الوثائق البريطانية أن أسباب معارضة القبائل للسلطان تتمحور في :

---

١٦ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

١٧ _ (م. ع . و . س) ، مج ٢ ، ص ص١٦ – ١٧ .

١٨ _ هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

١٩ _ لازم لافته ذياب ، المعارضة السياسية في سلطنة عُمان ١٩٥٥ – ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة البصرة ، شباط ١٩٨٤ ، ص ٣٦ .

٢٠ _ (م. ع . و . س) ، مج٢ ،ص ١٨ . وقد قام الشيخ عبد الله السالمي بجولة داخل عمان من أجل الاتصال بزعماء القبائل العمانية وتهيئتهم للثورة واستطاع اقناع القبائل الهناوية والغافرية للانضمام للثورة . التركي ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

٢١ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

١- الدين وفقاً للطائفة الاباضية ، فالحاكم يجب اختياره بالانتخاب .

٢- مدى قوة شخصية السلاطين أنفسهم ، حيث تدهورت شخصياتهم .

٣- طبيعة حكم السلاطين ، حيث كانت طبيعة الحكم فاسدة لدرجة كبيرة .

٤- التدخل الاجنبي، وجهة نظر العُمانيين كان موجهاً ضد حقهم باستيراد الاسلحة والعبيد [٢٢] .

بينما تذكر احدى المصادر العربية بعض الأسباب للثورة والتي لم تتطرق لها المصادر البريطانية ، ونذكر منها، خروج السلطان العُماني عن المبادئ الاباضية وخاصة فيما يتعلق بالنظام الوراثي للحكم والذي يتعارض مع مبدأ الشورى والانتخاب الذي تتبناه الإمامة في الداخل العُماني ، واقدام السلطان في الساحل على استيراد المحرمات كالمشروبات الكحولية والتبغ ، وأخيراً موافقته على استغلال البريطانيين لموارد عُمان الداخلية وفرضه زيادة في الرسوم الجمركية على البضائع المارة من وإلى داخلية عُمان، حيث ارتفعت نسبتها من٥٪ إلى ٢٠٪ [٢٣] .

وتعترف الحكومة البريطانية بكل صراحة بمسؤوليتها على تأجيج الأوضاع الداخلية في عُمان ، وذلك خلال تعاظم نفوذها بالمعاهدات والاتفاقيات مع حكام مسقط ، فتذكر الوثيقة البريطانية الآتي:(فإننا لم نهتم بتاتاً بالظروف السياسية والاجتماعية للبلاد وحكامها ، حيث تقدم الرشاوى للسلاطين لكي ينفذوا إجراءات غير مناسبة لم تكن تنفع أي أحد سوى أنفسهم ، كما سمحنا لهم بإساءة الحكم والارادة من دون أي احتياج ، مما أدى إلى الكثير من الاستياء في الداخل الشيء الذي منع السلاطين من إعادة تأسيس سلطاتهم هناك ، وكانت النتيجة إن أدى ذلك إلى انحطاط وضعنا إلى الوضع المؤسف الذي أدى بنا إلى أن ندعم بالقوة المجردة وفقاً لالتزاماتنا بموجب المعاهدات ، ما أدى إلى أن ندعم حاكماً كانت تعارضه قطاعات كبيرة من رعاياه التي كانت معه في ثورة مفتوحة) [٢٤] .

---

٢٢ _ (م. ع . و .س)، الوثيقة رقم (١٥٣) ، ٢٠٤/ ٦/ ١٥/ R ، تقرير بخلفية اجتماع الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط مع الشيخ عيسى بن صالح الحارثي قبل توقيع معاهدة السيب سنة ١٩٢٠ ، في ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٢٠ ، ص ٢١١ .

٢٣ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

٢٤ _ نقلاً عن: (م. ع. و. س) ، الوثيقة رقم (١٥٣) ، مج ٢، ص ٢١٢ .

بعد موافقة الشيخ الخروصي على منصب الامامة ، تمت البيعة له في مسجد الشريعة ببلدة تنوف وطبقاً للمراسيم التقليدية ، وشارك فيها جموع من العلماء ورؤساء القبائل ، وتسمى هذه البيعة ببيعة الظهور [٢٥]، وهكذا أعلنت الامامة الجديدة وأعلنت مدينة نزوى [٢٦] عاصمة للمركز الإباضي الروحي ، أما برنامج الامام فقد تضمن إسقاط نظام السلطنة وإنهاء النفوذ البريطاني ، والعمل على توحيد الساحل والداخل، وأخيراً إعادة إقامة الامامة في كل البلاد [٢٧] .

بدأ الإمام الخروصي بأرسال رسائل مليئة باقتباسات من النصوص القرآنية إلى الزعماء والشيوخ الكبار في أنحاء السلطنة ، وفيما دعا الإمام الشيوخ إلى النهضة للدفاع عن الحقيقة ومناصرة الحق وذلك بأن ينضم كافة المسلمين للدفاع عن هذا الواجب المقدس حتى لو كان وقوفهم ومساعدتهم فقط عن طريق إقامة الصلوات والدعوات [٢٨] . أما أهم سمات ثورة عام ١٩١٣، فقد أتضح أنها لم تكن ثورة دينية تهدف لتطبيق التعاليم الاباضية إنما تؤيد الأحداث اللاحقة للثورة ظهور بوادر حركة قومية عليها ، كما لم تكن حركة انقلابية داخل الأسرة الحاكمة في عُمان كما حدث في إمامة عزان بن قيس (١٨٦٨– ١٨٧١) [٢٩] ، فاختيار الثورة لرجل من غير اسرة البوسعيدي الحاكمة أعطاها سمة أخرى وهي سمة الديمقراطية ، واستفادت الثورة من التجارب السابقة للثورات الاباضية فأنجزت الاتفاق الأهم بين عيسى بن صالح زعيم الهناوية وحميد بن ناصر زعيم الغافرية ، مما ساعد على التفاف جميع القبائل العُمانية حول الثورة [٣٠] ،

---

٢٥ _ لدى الاباضين أربع حالات للإمامة تسمى أيضاً ، المسالك الاباضية أو الدينية ؛ الحالة الأولى مسلك (الكتمان) ، الثانية مسلك (التضحية) أو الشهرة ويقصد بها بيع الدنيا وشراء الأخرة ، أما الثالثة هي مسلك (الظهور) في حالة النصر ، وأخيراً مسلك (الدفاع) عن البلاد ويعمل بها عندما تكون الامامة بالسلطة أو حتى خارج السلطة . سيف بن عدي المسكري ، الامامة والصراع على السلطة في عُمان أواخر عهد اليعاربة (١١٣١ – ١١٦٢هـ / ١٧١٩- ١٧٤٩م) دراسة في التاريخ السياسي ، بيت الغشام للنشر والترجمة ، مسقط ، ٢٠١٥، ص ص ١٣ – ١٦ ؛ عدوان كهلان ، الفكر السياسي عند الاباضية من خلال أراء الشيخ محمد بن يوسف اطفيش (١٢٣٦ – ١٣٣٢هـ / ١٨٠٨- ١٩١٤م)، ط٣ ، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع ، السيب ، ٢٠١٠ ، ص ١٧٧ .

٢٦ _ نزوى : من كبرى مدن عُمان وقاعدة البلاد في سفح الجبل تحف بها البساتين والانهار ولها أسواق حسنة ومساجد عظيمة أهلها معروف عنهم الشجاعة والنجدة وجميعهم أباضيو المذهب ، الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

٢٧ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

٢٨ _ (م . ع . و . س)، وثيقة رقم (١٠٧) ،ملحق بالمرفق (سري) عن ثورة إمام تنوف تم استلامه من القنصل البريطاني في مسقط إلى سكرتير الحكومة الهندية في وزارة الخارجية ، في ٣١ يوليو ١٩١٣، مج ٢، ص ٨١ .

٢٩ _ عندما تولى الإمام عزان بن قيس الحكم فوجئ البريطانيون باستقرار الأوضاع في البلاد عكس ما كان يتوقعون ، ووصلت سطوة وسيطرة الامام على عُمان أوجهاً في اواخر عام ١٨٦٩م، وهذا الحكم كان واحداً من أقوى النظم الحاكمة في التاريخ العُماني ، حيث شملت مناطق حكمهم الأقاليم الساحلية والقبلية الداخلية والحصون والمدن . نقلاً عن : روبرت جيران لاندن ، عُمان من القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين ، ترجمة : مركز المؤسسة ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٥٣ .

٣٠ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ١٦١ – ١٦٢ .

أعلنت الحرب ضد السلطان ، فاستولت قوات الإمام الخروصي على نزوى وازكي والعوابي ، وظلت الأمور الخاصة بكسب ولاء القبائل للإمامة هي المحك الرئيس لنجاح الثورة ، وفي المقابل فإن سرعة تدخل القوات البريطانية وإظهار قوتها الضاربة لصالح السلطان هي التحدي الأخر لانتصار بريطانيا ومعها السلطان ضد الامام [٣١] .

استمرت أحداث الثورة ما بين ٢٦ حزيران وحتى ٩ تموز ، وتقهقرت قوات السلطان التي كانت بانتظار المساعدات البريطانية ، وفي ١١ تموز جرت اتصالات الوكيل البريطاني في مسقط بزعماء الثورة الأربع ، وغادر السلطان مسقط في ١٥ تموز إلى السيب للحوار مع البريطانيين وتذليل العقبات التي فرضتها الامامة ، بينما طرحت شروط الامام ونقلها سكرتير السلطان راشد بين عزيز في ٢٦ تموز للسلطان لإيقاف القتال [٣٢] ، وهي إنهاء اتفاقية الأسلحة المبرمة بين السلطان والمسيحيين ، أن تكون منطقة وادي سمائل ونخل وصور منضمة إلى الامام حصريا ، تخفيض رسوم الجمارك في كل الموانئ إلى النسب التي كانت أثناء حقبة الامام عزان ، ان يأمر السلطان وأبناؤه بالمعروف وينهون عن المنكر بقدر ما يستطيعون [٣٣] .

رغم التدابير البريطانية والمساعدات للسلطان ، فقد تغير ميزان القوى لصالح الامامة في أب ١٩١٣، ومنذ ذلك لم تعد سلطة السلطان تشمل سوى مسقط ومطرح وبعض المدن الساحلية ، عدا ذلك أصبحت كل البلاد تقريباً خاضعة لسلطة الامامة ، حيال ذلك الوضع جمعت بريطانيا قواتها حول العاصمة مسقط ، كما أرسل المقيم البريطاني (نوكس knox) في مسقط رسالة تهديد وتحذير إلى الامام الذي كان يهيئ لهجومه النهائي [٣٤] .

رد الخروصي على تهديد نوكس ومحذراً إياه التدخل بشؤون الثورة أو الثوار بقوله :(إن مصير المسلمين يجب أن يكون بأيدي المسلمين انفسهم وانهم ما داموا قد اختاروا إمامهم فهو الذي يملك السلطتين المدنية والدينية) [٣٥]، وامتعض نوكس من هذا الرد ، ويشير مصدر أخر

---

٣١ _ منصور ناصر المحرزي ، الدولة والمجتمع في عُمان " منذ النباهنة حتى العصر الحديث : (١١٥٤- ٢٠١٢م) عن الصراع على السلطة إلى التنمية وأزماتها ، فتوى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٦١ .

٣٢ _ للمزيد ينظر : (م. ع . و . س) ، الوثيقة (١٠٧) ، ٤٢ / ٦/ R ، تقرير عن ثورة إمام تنوف في ٣١ تموز / يوليو ١٩١٣، مج ٢ ، ص ص ٨٣ – ٨٨ .

٣٣ _ (م .ع . و .س) ، الوثيقة رقم (١٠٧) ، مج٢ ، ص ٨٩ .

٣٤ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

٣٥ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٢ – ١٦٣ .

إلى رد الامام :(أنتم تعلمون أن أمر عُمان عند علمائها من قديم الزمان وأن كل سلطان خالف العلماء فهو خليع عند الدولة الاسلامية وأن فيصل قد قامت عليه الحجة مراراً عديدة) [٣٦] .

في الرابع من تشرين الأول ١٩١٣ ، توفي السيد فيصل بن تركي سلطان مسقط وعُمان بداء الاستسقاء [٣٧] ، وبعد ثلاثة أيام من انتهاء مراسيم العزاء توجه وفد من أسرة البو سعيديين بتقدمهم السيد (تيمور بن فيصل بن تركي ١٩١٣– ١٩٣٢م) ويرافقه اشقائه السيد نادر والسيد محمد والسيد حمد والسيد حمود وأبن عمه السيد ذياب بن فهد وأبن عمه علي بن سالم بن ثويني ، قاموا بزيارة إلى الوكيل السياسي في الوكالة ، كما حضر معهم المسؤولون وكبار الشخصيات من حكومة عُمان ، وتم تسليم رسالة تعزية من نائب الملك في الهند إلى عائلة السلطان والسيد تيمور وتم التأكيد للوكيل من الحاضرين بأنهم مستعدون للاعتراف بالسيد تيمور سلطاناً ورئيساً لهم وأنهم على استعداد لتقديم كامل الدعم والولاء له [٣٨] .

عندما تولى تيمور بن فيصل السلطة ، كانت البلاد تعيش أزمة داخلية خطيرة ، فلا سلطة له إلا على بعض البلدان الساحلية ، أما الاوضاع الاقتصادية فإن الخزينة تكاد تكون فارغة ، ولا يتم تسديد رواتب الجنود بصفة مستمرة ، ولذا كثيراً ما يلجأ أولئك الجنود إلى التهديد بالالتحاق بقوات الإمامة ، حاول السلطان الجديد في بداية أمره أن يعمل على تحسين الأوضاع المحيطة به ، لذا بادر إلى دعوة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي زعيم قبائل الحرث الذي تربطه علاقة صداقة قديمة للدخول في حوار معه لعله يصل إلى تسوية ودية بصفته أحد زعماء الامامة ، إلا أن المناقشات بين الجانبين لم تؤدي إلى نتيجة في تشرين الثاني ١٩١٣ [٣٩] .

كان لاندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ، وانشغال القوات البريطانية أثر واضح على الدعم العسكري للسلطان ، فاستمرت أوضاع البلاد في التدهور نتيجة الصراع بين السلطان والامامة ، ومن جانب أخر ازداد التأييد لثورة الامامة وخاصة من القبائل العُمانية القاطنة على الساحل ، كما واجه السلطان من جانبه تعاظم الثورة واتساع رقعتها باتباع وسائل

---

٣٦ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

٣٧ _ (م. ع . و . س) ، وثيقة رقم (١٠٨) ، ٤٢/ ٦/ ١٥ / R ، تقرير وفاة فيصل لعام ١٩١٣ ، مج ٢ ، ص ٩٢ .

٣٨ _ (م. ع . و . س) ، وثيقة رقم (١٠٩) ، ٤٢/ ٦/ ١٥ / R ، تقرير أخبار مسقط عن الاسبوع المنتهي بتاريخ ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٣ ، مج ٢ ، ص ص ٩٤ – ٩٥ .

٣٩ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

الحصار الاقتصادي على الداخل العُماني عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على البضائع القادمة من داخلية عُمان لتصديرها من الموانئ الساحلية ، حيث بلغت نسبة الزيادة ٢٥٪ ، وعمل على تقييد وصول المواد الغذائية إلى الداخل العُماني ، إلا أن هذه الضغوط الاقتصادية زادت الثوار إصراراً على بعث الامامة وإسقاط السلطان تيمور[٤٠] ، بينما فقدت الامامة مطلع عام ١٩١٤ واحداً من أبرز زعمائها ، وهو الشيخ نور الدين عبد الله السالمي والذي كان يتولى منصب مدير شؤون الامامة، وقد انعكست وفاته على تشكيل القرار السياسي في الامامة [٤١] .

ازدادت وتيرة التأييد الشعبي للإمامة لاسيما بين القبائل ، لذا لم تجد قواتها صعوبة في الاستيلاء على مدينتي بركا وقريات ، ولم يبقى تحت سيطرة السلطان سوى مسقط ومطرح وصور وصحار وبعض الموانئ الصغيرة على ساحل الباطنة في نيسان ١٩١٤ ، إلا أن الموقف البريطاني تجاه الأحداث كان سريعاً وحازماً ، إذ استطاعت الطرادات البريطانية تدمير بعضاً من قوات الامامة واضطرتها للخروج من بركا وقريات [٤٢] .وهنا يلاحظ بوضوح الدور البريطاني في رعاية ونمو الصراعات الداخلية لعُمان .

مع اندلاع الحرب تفاءل الثوار كثيراً وعقدوا الآمال عليها ، واعتقدوا بأن الظروف ستكون لصالح ثورتهم بعد انشغال البريطانيين فيها ، وتعذر تقديم العون والمساندة للسلطان الامر الذي أدى على عدة عوامل ستفرزها ظروف الحرب لصالحهم منها ؛ الطابع الديني للثورة وارتباط ذلك بالجهاد الديني الذي دعت إليه الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الاسلامية ، والعامل الاخر المساعدات التي من المحتمل تحصل عليها ثورة الامامة من قبل المانيا والعثمانيين بحكم وقوفها ضد الوجود البريطاني في المنطقة ([٤٣]) ، فقد ازداد النشاط الالماني في شرق أفريقيا ، ووصلت الدعاية الالمانية إلى عُمان عن طريق زنجبار ، والتي توحي بأن النفوذ البريطاني في الخليج العربي قاب قوسين أو أدنى من الزوال، والواقع أنه على الرغم من انشغال بريطانيا بتلك

---

٤٠ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

٤١ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

٤٢ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩١ – ٢٩٢ .
وتذكر أحدى المصادر أن الإماميين شنوا وللمرة الأولى في عام ١٩١٤ هجوماً عسكرياً على العاصمة مسقط ، ولكن هجومهم فشل لنقص خبرتهم العسكرية في مواجهة الجنود البريطانيين والهنود المجهزين جيداً .
نقلاً عن : غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .

٤٣ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٤ – ١٦٥ .

الحرب إلا أنها لم تكن مستعدة للتفريط بنفوذها في تلك المنطقة لذلك أرسلت في أب ١٩١٤ مجموعة أخرى من القوات الهندية للدفاع عن مسقط [٤٤] .

تشير أحدى التقارير البريطانية في ١٦ تشرين الأول ١٩١٤ ، إلى عقد اجتماع بين كل من الامام الخروصي والشيخ حميد والشيخ عيسى الحارثي ، حيث اقترح توسيع العمليات ضد السلطان ، والملفت بهذه الاجتماعات ، كان الالمان ممثلين من خلال إعلانهم بصورة متكررة بأنهم هزموا الحلفاء، وعلى ضوء هذه التقارير طلب السلطان امكانية احضار أحدى سفن صاحب الجلالة وإظهارها للعيان في ٦ تشرين الثاني ١٩١٤ ، على اعتبار هذا التاريخ يتوقع أن يهاجم المتمردون فيه كل من مسقط ومطرح ، وفعلاً قررت حكومة الهند أرسال العقيد (إدواردز Edwards) مع مئة رجل في الباخرة التي وصلت بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٤ [٤٥] .

حاول السلطان تيمور مدفوعاً من بريطانيا المنشغلة بالحرب الدخول في مفاوضات جديدة مع الاماميين لكنه فشل ، عند ذلك تقدم الشيخ حمدان بن زايد حاكم أبو ظبي ، كوسيط بين السلطان والامام في ٩ كانون الاول ١٩١٤ ، ونجح حمدان في أقناع ممثل الإمام الشيخ عيسى الحارثي بمصاحبته لزيارة السلطان في مسقط لبحث الاتفاق بين الطرفين ، والذي تمت صياغة ثمان نقاط منه ، غير أن الحارثي أشترط عرض النقاط على الامام لأخذ موافقته [٤٦] .

ونتيجة للصراع بين بريطانيا والمانيا في الحرب ، ومساعدة بريطانيا للسلطان العُماني ، لم تقف المانيا عند الدعاية فقط في عُمان بل أرسلت عدداً من عملائها إلى الامامة في عُمان، فاتصلوا بالأمام الخروصي ووزعوا الهبات على القبائل لاستمالتهم باعتبارهم حلفاء العثمانيين وأعلنوا الجهاد المقدس ضد بريطانيا ، لذا الفرصة أصبحت مواتية أمام أنصار الامامة للإطاحة بالسلطان والقضاء على البريطانيين بالمنطقة [٤٧] ، في الواقع أن الدعاية الالمانية نجحت في

٤٤ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .
٤٥ _ (م. ع . و . س) ، وثيقة رقم (١١٥) ، ٤٣/ ٦ /١٥/ R، برقية حول اجتماع الشيخ عيسى بن صالح بالأمام سالم وبالشيخ حميد بن سليمان ، مج ٢ ، قي تشرين الاول / أكتوبر ١٩١٤ ، ص ١٠٣ .
٤٦ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .
٤٧ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

زيادة الحماس لدى الثوار والقبائل الموالية للإمامة ، إلا أن هذا التأثير لم يكن العامل الحاسم لتأجيج الثورة ،وبعض المصادر بالغت وذكرت بأن الوكلاء الالمان هم الذين حركوا الثورة [٤٨] .

كان للأزمة الاقتصادية والتدهور المعاشي في الداخل العُماني ، والارتباط الشديد والاعتماد المتزايد على مساعدات بريطانيا وخاصة المالية لمسقط [٤٩] ، فضلاً عن إجراءات السلطان تيمور في زيادة قيمة الضرائب الجمركية والحد من وصول المواد الغذائية إلى الداخل ، عوامل مؤثرة ومساعدة في تأجيج الوضع والثوار في الداخل العُماني [٥٠] .

أضفى التمايز بين الساحل والداخل العُماني نوعاً من الانقسام ، إلا أنه لم يصل إلى حد الانقسام السياسي [٥١] . فقد حاول الكثير من زعماء القبائل والمشايخ لم الشمل ورأب الصدع بالبيت العُماني ، لكن المحاولات باءت بالفشل ، ومن هؤلاء الزعماء الشيخ همدان بن زايد العلام زعيم قبائل بين ياس وشيخ أبو ظبي وسلطان بن محمد بن علي النعيمي شيخ البريمي [٥٢] . ومع تصاعد الأزمة بين الساحل والداخل العُماني ، أشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن التهديد بالهجوم على مسقط ومطرح أصبح حقيقة ، وقد هاجمت مجموعة من العرب الثوار يقدر عددها بحوالي ٣٠٠٠ رجل خطوط المراكز البريطانية ، غير أن هذه القوة هزمت هزيمة نكراء وكانت خسائرهم في الارواح تقدر بحوالي ٣٥٠ رجلاً ، بينما خسائر البريطانيين ٧ قتلى و ١٥ جريحاً ،وبعد هذه الهزيمة بالثوار اصر السلطان على متابعة هذا النصر بقوة وحزم [٥٣] .

أثر هزيمة قوات الامامة ، قاد السلطان قطعاته في تموز عام ١٩١٥ صوب المناطق الساحلية لتخليصها من فلول الثوار ، ونجح السلطان في دحر قوات الامامة بفضل التعزيزات التي وصلته من حكومة الهند البريطانية ، حيث أرسلت ست فرق من المدفعية الثقيلة تمتع بالتنظيم والتدريب [٥٤]، وأراد السلطان تعقب قوات الامامة إلى الداخل ومطاردتها كي يتم القضاء

---

٤٨ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .
٤٩ _ الموافي ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
٥٠ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .
٥١ _ الموافي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
٥٢ _ عبد الله بن محمد الطائي ، تاريخ عُمان السياسي ، مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ٢٠٠٨ ،ص ١٦٦ .
٥٣ _ (م. ع . و . س) ، وثيقة رقم (١٦٥) ، ٣٣/ ٦/ ١٥ / R ،مذكرة الوكيل السياسي في مسقط إلى المعتمد السياسي الخليج الفارسي ، مج ٢ ، في ١٤ نيسان /أبريل ١٩٣٠ ، ص ٣٢١ .
٥٤ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٦ – ١٦٧ .

عليها ، لكنه تراجع عن القيام بذلك تحت النصائح التي قدمها الوكيل السياسي البريطاني الذي كان يتخوف من احتمال خسارة هذا النجاح وإثارة الجانبية اذا ما تعرضت القوات التابعة للسلطان إلى هزائم وخيمة خاصة وأن رجال السلطان لا يستطيعون خوض المعارك[٥٥].

كانت بريطانيا تحاول عدم الدخول في صراع مع الامامة الاباضية والدخول إلى مناطق نفوذ الامامة في الداخل العُماني ، لعدم رغبة بريطانيا من الدخول في صراع مع القبائل العُمانية في الداخل ، لان معظم قوات بريطانيا في منطقة الخليج العربي كانت قوات بحرية ، أما القوات البرية فكانت منشغلة بالحرب العالمية الأولى ، فضلاً عن سبب مهم جداً وهو أن هجوم بريطانيا على الامامة سيدفع الاخيرة إلى إعلان الجهاد ضدها في المنطقة ، و ربما أمتد أثر ذلك الجهاد إلى مسلمي الهند ، ومناطق أخرى في العالم الاسلامي والتي لبريطانيا نفوذ في أراضيها [٥٦] .

بذلت بريطانيا جهدها في سبيل إيقاف الصراع بين الامامة والسلطان [٥٧]. ففي كانون الثاني ١٩١٥ تلقى الامام الخروصي رسالة من القنصل البريطاني في مسقط الكولونيل روبرت أرثر إدوارد بين(Baine) ، يخاطبه فيها بوصفه شيخاً وليس إماماً ، مسجلاً بذلك إرادة بريطانيا تجنب الاعتراف بالإمامة ككيان مستقل ، ومما جاء فيها: "إن السلام هو أعمدة الشريعة الالهية. وأود أن أنصحك بعدم التأخر في اطلاعنا بشكل مفصل على نواياكم في هذا الشأن . بحيث نقف على معرفة ما إذا كان هناك حقاً من أمور خطيرة تستوجب الحل أنتظر جوابكم " [٥٨] .

أوفدت الحكومة البريطانية اللورد هاردنج (Harding) نائب الملك بالهند إلى الخليج العربي ، فقام بزيارة مسقط والتقى بالسلطان في شباط ١٩١٥، ونصح السلطان بمسالمة زعماء الامامة ، وأن يعقد معهم صلحاً يتنازل بموجبه عن المناطق التي استولت عليها قوات الامامة ، واخبره بكل صراحة أن الحكومة البريطانية لن تتمكن من تقديم ما يحتاج إليه من حماية لأجل غير مسمى وان الفرصة الان مؤاتيه لإجراء المفاوضات بين الجانبين [٥٩] ، ولأول مرة يتم الاتصال بين الوكيل السياسي البريطاني في مسقط وزعماء ثورة الامامة في الداخل ، رغم

---

٥٥ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٦٥)، مج ٢ ، ص ٣٢١ .
٥٦ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .
٥٧ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .
٥٨ _ نقلاً عن : غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .
٥٩ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .

محاولة الوكيل تقديم الهدايا والهبات لزعماء الثورة ، إلا أنها لم تجد القبول عندهم وامتناعهم عن قبولها باعتبارها رشوة مخلة بالمبادئ ، وجاء الرد للوكيل البريطاني سلبياً [٦٠] .

إزاء ذلك كتب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط رسائل إلى ثلاثة من زعماء الثورة وهم كل من : الأمام سالم بين راشد الخروصي ، والشيخ عيسى بن صالح الحارثي ، والشيخ حميد بن ناصر النبهاني ، طلب منهم إيضاح أراءهم تجاه عقد مفاوضات صلح تهدف إلى تسوية تناسب الطرفين [٦١] ، وقد تم تلقي ردود بشأن هذا الاتصال والرسائل من الامام سالم والشيخ حمير فقط في ٢٩ نيسان / أبريل ١٩١٥ ، في حين كان رد الشيخ عيسى قيد الانتظار ، وفي رسالة الامام أوضح ضرورة الرجوع بالمقترحات التي تحتويها الرسالة إلى الزعماء الدينيين والشعب ، وأقترح الشيخ الحمير بأن نرسل ممثلاً إلى الداخل لمناقشة الامر [٦٢] .

أن ثوار الامامة بالرغم من أنهم أوقفوا عملياتهم العسكرية عند السلطان ، إلا أنهم استمروا في صمودهم حيث ظلت سيطرتهم على وادي سمائل الاستراتيجي والمدن العُمانية التي سبق احتياجها في الداخل ، ويمكن تفسير ردهم السلبي للوكيل البريطاني بأنه يعود إلى عدم ثقتهم بصدق النوايا البريطانية في الوساطة ، لذلك لم تلق دعوة الوكيل البريطاني للتفاوض تجاوباً منهم وخاصة أن الوكيل أرفق مع دعوته شروط يجري التفاوض عليها ومنها، الاعتراف بشرعية حكم السلطان في عُمان ، عدم نقض المعاهدات التي عقدت بين بريطانيا وعُمان ، عدم المساس بمشروع مستودع الاسلحة الذي يلغي تجارة السلاح في عُمان [٦٣] .

وذكرت إحدى المصادر البريطانية أن الامامة يمكن أن ترضى بالاتفاق مع السلطان وفق شروطها التي بعثتها إلى الوكيل في مسقط[٦٤]، والشروط هي؛ الاعتراف الكامل بقانون الشريعة الاسلامية بحسب ما يمارسه الامام بالداخل وتأسيس الشريعة بمسقط بدلاً من النظام الحالي ، خروج القوات البريطانية من البلاد ورفع الحصار البري عن الواردات إلى الداخل ، تسوية كل

---

٦٠ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٧ – ١٦٨ .
٦١ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .
٦٢ _ (م .ع. و .س) ، وثيقة رقم (١٢٦)، ٤٦/ ١٥/٦ / R ، تقرير القنصل البريطاني حول الشؤون المتعلقة بثورة الامام في كانون الثاني / يناير من سنة ١٩١٥ ، مج٢ ، ١٤ حزيران /يونيو ١٩١٥ ، ص ص ١٣٥- ١٣٦ .
٦٣ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .
٦٤ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦.

المطالب المالية المستحقة لسكان الداخل ، منع وتحريم استيراد الخمور والتبغ إلى مسقط ، إدارة البلاد تكون بيد الامام أو ممثلاً عنه ، السماح للعُمانيين شراء الاسلحة والذخائر [٦٥] .

في أب ١٩١٥ جرى أول لقاء رسمي بين الاماميين والبريطانيين في مدينة السيب ، وكان الحارثي وقاضي الامام الشيخ سعيد بن ناصر يمثلان الامام ، وقد ترأس (بين Baine) الوفد البريطاني نيابة عن السلطان ، وكان هدف اللقاء دراسة المعطيات الجديدة لوصول الطرفين إلى الاتفاق ، ولكن Baine أصر على انسحاب القوات الامامية من منطقة سمايل الاستراتيجية ، وكاد الحارثي أن يقبل ذلك لكن سعيد بن ناصر رفض الشرط رفضاً قاطعاً وانتهت المفاوضات بالفشل [٦٦] ، بينما يشير تقرير لإحدى الوثائق البريطانية إلى أن الموافقة على الاجتماع المقترح بين الوكيل السياسي البريطاني Baine – كما تطلق عليهم الوثائق البريطانية – في السيب في ١٠ أيلول ١٩١٥ وعلى متن السفينة (دالهاوسي) ، ولتعذر حضور الشيخ الحارثي في هذا التاريخ تم تأجيل الاجتماع إلى ١٥ أيلول ١٩١٥ ووافق الوكيل البريطاني على هذا الموعد [٦٧] .

مع رفض المطالب والشروط بين الطرفين ، أشارت التقارير البريطانية إلى أن الثوار يواصلون نشاطهم بالحملات العدائية ، وفي تشرين الاول ١٩١٥ وصل الامام والشيخ عيسى إلى الشرقية بانتظار وصول الشيخ حمير لمهاجمة صور وانضمت إليهما القبائل المحلية [٦٨] ، وبعد فشل المفاوضات قررت بريطانيا تطبيق سياسة بثلاث محاور؛ إخضاع منطقة الداخل لحصار اقتصادي أولاً ، ثم الورقة القبلية ، وأخيراً كسب الوقت ، فيما أرسل الوكيل الجديد كوكس(Cox) خلفاً لـ بين(Baine) ، رسالة إلى حكومة الهند يقول فيها أن خطة العمل هذه رسمت في انتظار موت الامام المبكر وأن البريطانيين كانوا ينوون وضع خطة لاغتيال الامام لم يكن مريضاً ولا مسناً [٦٩] .

---

٦٥ _ (م. ع. و. س)، وثيقة رقم (١٢٦) ، مج ٢، ص ١٤٥ .
٦٦ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .
٦٧ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٢٧) ، ٣٩٨ /B ١٨ / ١/P&S ، تقرير كبير الضباط السياسيين في البصرة حول الثورة ضد سلطان مسقط – أيار / مايو ١٩١٣ ، مج٢ ، في تموز / يوليو ١٩١٦ ، ص ١٥٣ .
٦٨ _ (م. ع .و . س) ، وثيقة رقم (١٢٧) ، مج ٢ ، ص ١٥٣ .
٦٩ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥.

بعد انتهاء اجتماع السيب الاول بالفشل ، أصبحت عُمان منقسمة إلى نظامين للحكم أحدهما في الداخل تحت سلطة الامام وثانيهما في الساحل تحت حكم السلطان ، ولم يحدث ما يغير هذا الامر طوال سنوات الحرب بالرغم من محاولة كل طرف اغتنام أية فرصة لدعم نظامه وزعزعة النظام الاخر [٧٠] ، ووفق أخر التقارير البريطانية في تموز ١٩١٦ ، فأن السلطان وصل إلى موقع قريب من نخل في وادي المعول الخصب ، ويقول أنه كان ينوي جعل نفسه سيداً لجميع الاودية التي تحمل ذلك الاسم [٧١] ، فيما أشارت أحدى الرسائل البريطانية إلى ان قوات الامام عملت على تطويق ومحاصرة الرستاق في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٦ ، بينما قام السلطان يجمع حوالي ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ رجل وسوف يتحركون إلى الحزم لدحر رجال الامام الذي أصيبت محاولاتهم بالفشل في الاستيلاء على الرستاق ، وبقيت التقارير والرسائل البريطانية مذبذبة في التحشدات القبلية وتحركات السلطان والامام في عام ١٩١٧ [٧٢] .

كانت الامامة في عُمان تسعى خلال هذه المدة إلى تدعيم قواتها بالاستعانة بالأمام يحيى حميد الدين(١٩٠٤– ١٩٤٨) في اليمن وسعيد باشا قائد القوات العثمانية هناك طالباً منهم تعزيزات عسكرية ، وبالمقابل أكدت المصادر البريطانية ومنذ فشل المفاوضات بالسيب بين السلطنة والامامة لم تتخذ أي خطوات للوصول إلى اتفاق جديد بينهما حتى اذار ١٩١٨ [٧٣] .

عاشت عُمان حقبة عدم استقرار خلال سنوات الحرب ، بسبب مواصلة ثوار الامامة تعزيز سيطرتهم على مدن الداخل ، وتطلع السلطان إلى انتهاء الحرب ليحصل على المزيد من الدعم والاسناد البريطاني ليتمكن من سحق الثورة والامامة واستعادة سيطرته على الداخل [٧٤] ، وبناءً على نصيحة الوكيل البريطاني ولزيادة الضغط على الامامة ، رفع السلطان الرسوم على المنتجات الزراعية الواردة من الداخل من ٥٪ إلى ٢٥٪ على التمور و ٥٠٪ على الرمان ، وترتب عليها نتائج سلبية ، والبريطانيون يعلمون جيداً أن العُمانيين يعيشون من تصدير تمورهم

---

٧٠ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .
٧١ _ (م. ع .و. س) ، وثيقة رقم (١٢٧) ، مج ٢ ، ص ١٥٤ .
٧٢ _ (م. ع . و . س)، وثيقة رقم (١٢٨)، ٦/٤٨ / ١٥/ R ، برقية من القنصل البريطاني حول قيام قوات الامام بمحاصرة الرستاق ، مج ٢ ، في نيسان / أبريل ١٩١٧ ، ص ص ١٥٥- ١٥٦ .
٧٣ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٩- ٣٠٠ .
٧٤ _ الحسيني ، المصدر السابق ، ص ص ١٧١ – ١٧٢ .

الشهيرة والرمان ، كل ذلك أدى إلى شلل اقتصاد الامامة ونشاطاتها وبداية التضخم ونقص الاموال في الداخل ، كما منعت حكومة السلطان خروج الاموال من البلاد عام ١٩١٨ [٧٥] .

وعندما وضعت الحرب اوزارها عام ١٩١٨ ، وانتصار بريطانيا وحلفائها ، عملت على إنهاء النزاع بين السلطة والامامة ووضعت تصوراً لسياستها في عُمان ترمي إلى اصلاح الادارة وضمان الآمن من أجل تدعيم نفوذ السلطان الضعيف [٧٦] ، وتغيرت رسالة القنصل البريطاني مع زعماء الامامة من المفاوضات إلى التهديد ، فتشير إحدى الوثائق البريطانية من قنصل مسقط الرائد هاروث للشيخ الحارثي إلى : " منذ عهد طويل أنا لم أكتب إليكم والان فقد انتهت الحرب وأريد أن أخاطبكم وأفهمكم عنها وعن كل أفكارنا ، وبما أن الفرص الان سمحت أن نلتفت إلى عُمان فأنه في الواجب أن أحاول أن اشرح لكم حيثيتنا قبل عُمان كي تقدروا أن نفهموا مطمح نظرنا "، و " مسقط هي أحدى المراسي التي ترسوا فيها مراكبنا في ذهابها وإيابها من وإلى بوشهر والبصرة ، ولقد تعودنا أن نتحالف مع حاكم البلاد وحالما نتحالف معه نجد أن مدعياً أخر يدعي الأحقية في السلطنة فيهاجمه، ولهذا السبب نحن نساعد السلطان . وهو الذي الجأني إلى أن أرغب في ملاقاتكم والتباحث معكم في تحسين الاحوال والمباحثات " ، وأني أسمع أنكم عازمون على مهاجمة صور ، اذا كنا نريد ضرركم من السهل أن نرسل إليكم من طائراتنا واحدة لتحطمكم ، لدينا ٥٠٠٠ من العساكر المدرية على الحرب في العراق متفرغة من اعمالها ، واذكركم بوضعكم الاقتصادي الضعيف، ونخيركم بين العداء أو الصداقة والمفاوضات " [٧٧] .

ثالثاً : بريطانيا ومعاهدة أو اتفاقية السيب ١٩٢٠ :

على الرغم من كل الضغوطات إلا أن الامامة رفضت لغة التهديد التي استخدمها البريطانيين بما في ذلك التهديد بالحرب المباشرة بين القوات البريطانية وقوات الامامة أو الحصار الاقتصادي اذا اقتضى الامر [٧٨] ، وبتلويح بريطانيا بحرب الابادة هذه ضد العُمانيين ، وبحصار اقتصادي من البحر والبر ، كان على الامامة ان لا تبالغ في فهم الرسالة وان تقيس

٧٥ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .
٧٦ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .
٧٧ _ (م. ع .و. س) ،وثيقة رقم (١٣١) ، ٢٠٤/ ٦/ ١٥ / R ، رسالة تهديد القنصل البريطاني في مسقط للشيخ عيسى بن صالح الحارثي ، مج ٢ ، في ٢ أذار / مارس ١٩١٩ ، ص ص ١٦١ – ١٦٣ .
٧٨ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

بميزان القوة الواقعي وبعقلية وطنية تأخذ بعين الاعتبار مصلحة عُمان فوق ، وفعلا تم الاجتماع الاول مع الوكيل البريطاني بمسقط يومي ١٥ و١٦ أيلول ١٩١٩، من جانب الشيخ عيسى الحارثي ، اصطدمت المفاوضات بعقبة الرفض الذي أبداه الامام لإعادة المزارع المتنازع عليها مع السلطان والتي دخلت فعلياً إلى بيت مال المسلمين التابع للإمامة [٧٩] .

كان بصحبة الشيخ الحارثي بالاجتماع ١٤ شيخاً من عُمان معظمهم من أتباعه وقد غادروا إلى عُمان الداخل في ١٧ أيلول ١٩١٩، واوضح الشيخ بأن سبب الثورة هو استمرار الادارة السيئة من قبل السلطانين السابقين والسيد تيمور ، وذكر أيضاً أن في عُمان ينتظرون بفارغ الصبر إزالة القيود على التجارة والسفر [٨٠] ، بينما اقترح الوكيل البريطاني هاروث في بداية المفاوضات ان يكون السلطان زعيماً سياسياً دنيوياً ، وأن يكون الامام زعيماً روحياً ، وأن يمثل الشيخ الحارثي السلطان في الداخل [٨١] .

لعبت الاستراتيجية البريطانية الجديدة بعد الحرب دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر بين السلطان الامامة ، وكان أحد وجوه هذه الاستراتيجية يرمي إلى إصلاح الادارة وضمان الأمن في مسقط ، وذلك من أجل توطيد نظام السلطنة الذي اضعفته ثورة الامامة في عامها السابع ، كما تبنت بريطانيا في صياغة حل يمكن ان يقبل به قادة الامامة ، والاهم من ذلك انها بدت مستعدة لتقديم تنازلات لصالح الإمامة ومستعدة لقبول الاعتراف بالأمام كسلطة معنوية في البلاد [٨٢] .

ويصف ممثل السلطان هاروث المباحثات مع الامام وأتباعه وصفاً دقيقاً بالاتي : " لقد وصلوا وهم يمتطون صهوات الجمال ، وقبل التقدم إلى الخيم التي اعدت ونصبت لهم بحسب العادات ، قاموا بتنظيم سباق للجمال في ازواج لفترة وجيزة من الزمن.. وبعد الترحيب بمجموع الزوار وتقديم الحلوى والقهوة اجتمعت بالشيخ عيسى في منزل يملكه والي مطرح خصص لي ، أما الاخرون فقد تم استبعادهم بكل صراحة بعيداً عن مكان الاجتماع وهو احتياط .. وقد دهشت

٧٩ _ المحرزي ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

٨٠ _ (م . ع .و. س)، وثيقة رقم (١٣٣)، ٢٠٤ /٦ /١٥/ R ، برقية من الوكيل السياسي في مسقط إلى نائب المعتمد السياسي في الخليج الفارسي في بغداد حول موضوع المفاوضات مع الشيخ عيسى ، مج٢ ، في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩١٩ ، ص ١٦٥ .

٨١ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

٨٢ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

للنفوذ الذي كان يسبغه رجل الدين الشيخ سعيد الكندي على الشيخ عيسى.. وقد اعترف لي كل منهما بان ليس كل الشيوخ ملتزمين بالدين كما يجب ، ومما لا شك فيه ان السلطان يشير إلى هذا الجانب عندما يقول انه اذا كان يسيطر على عُمان فان هناك الكثيرين سيدعمونه" [٨٣] .

رغم أن اجواء المباحثات والمفاوضات جرت بصورة ودية ، الا ان ممثل الامامة ابدى تحفظاً لبعض المسائل ثم قدم مطالب الامامة وتلخصت بالاتي ؛ سحب كل القيود المفروضة على التجارة والسفر، تحديد نسبة الزكاة على ان لا تتجاوز ٥٪ ، اطلاق سراح السجناء [٨٤] ، كما رفض فوراً اقتراح الوكيل السياسي من جانب الزعماء الاماميين ، والذي نص على اعتبار السلطان الزعيم الزمني والامام الروحي لعُمان الموحدة ، وأتفق على ان تسوية قائمة على أساس الوضع القائم هي الحل الوحيد الممكن ، بحيث يدير العُمانيون (الأماميين أهل الداخل) بلدهم ، والسلطان بلده مع حرية التنقل والمبادلات ومع تبادل الطرفين الضمانات في حالة العدوان [٨٥] . وقد انفض الاجتماع من أجل التشاور لان الحارثي ليس مفوضاً للتوقيع من قبل الامام ، وعلى أي حال فقد رفض الامام الخروصي في شباط / فبراير ١٩٢٠ التصديق على بنود الاتفاقية ، فانتهت بذلك تلك المفاوضات رسمياً بالفشل [٨٦] .

وتناولت الوثائق البريطانية تأخير التوقيع على شروط الاجتماع بين الطرفين ، فقد ذكر الوكيل السياسي في بغداد إلى الوكيل السياسي في مسقط أنه هل من الضروري في رأيكم أن يتم التوقيع على الشروط المكتوبة من قبل كلا الطرفين ، الا يكفي تبادل الرسائل بيننا وبين السلطان ، وبيننا وبين الشيخ عيسى واتباعه من جهة أخرى، أمر سهل ويؤدي إلى النتائج المطلوبة [٨٧] .

---

٨٣ _ (م. ع . و . س)، وثيقة رقم (١٣٤)، ٢٠٤/ ٦/ ١٥ / R ، برقية عن الوكيل السياسي في مسقط إلى نائب المعتمد السياسي في الخليج الفارسي في بغداد حول موضوع المفاوضات مع الشيخ عيسى ، مج ٢، في ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩١٩ ، ص ١٦٨ .

٨٤ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠١ – ٣٠٢.

٨٥ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٦ – ٢٨٧ .

٨٦ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

٨٧ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٣٥) ، ١٥/٦/٢٠٤ R ، برقيات بين الوكيل السياسي في بغداد والوكيل السياسي مسقط حول التوقيع على الشروط المتفق عليها مع الشيخ عيسى بن صالح ، مج ٢، في ٢٨ و٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩١٩ ، ص ص ١٧٣ – ١٧٤ .

بعد انتهاء مفاوضات السيب وبينما كان زعماء الامامة يتشاورون حول عقد مفاوضات جديدة مع السلطان وقبل توقيع الاتفاقية ، تم اغتيال الامام سالم الخروصي في ٢١ تموز ١٩٢٠ على يد رجل من قبيلة آل وهيبة ، ولم تعرف دوافع الاغتيال [٨٨] ، بعد ذلك تم انتخاب الامام محمد بن عبدالله الخليلي (١٩١٩-١٩٥٤) قبل العُمانيين ، وتحول موقف العُمانيين نحو قبول مبدأ المفاوضات مع السلطان [٨٩]. وفي تلك الحقبة تغير الوكيل السياسي في مسقط وأصبح وينغيت (Wingate) بدلا من (هاروث) ، وطلب منه استئناف المفاوضات بين الطرفين [٩٠] .

في عهد الامام الجديد بدأت محاولة جادة للبدء في عملية إصلاح واسعة لنظام الامامة إدارياً ومالياً ،وظهر نوع من التململ من مدى فاعلية الامامة في مواجهتها مع السلطان المدعوم من بريطانيا ، فضلاً عن أن التماسك القبلي أخذ يلقي بظلاله على الامور السياسية [٩١] ، وفي خصم هذه الاحداث فقدت الثورة العُمانية إضافة للأمام الخروصي ، الشيخ حمير بن ناصر النبهاني رئيس التجمع الغافري والقائد العسكري للثورة العُمانية منذ بدايتها عام ١٩١٣ ، والذي توفي في نيسان ١٩٢٠ ، وحل محله ابنه البالغ ١٤ عاماً ، مما كان له الأثر على القبائل الغافرية والخلافات القبلية والثورة العُمانية [٩٢] .

في هذه الاثناء قرر السلطان زيارة الهند وصفت بأنها رسمية ، الا ان قرار السلطان مغادرة بلده في هذه المرحلة الحاسمة كان له أسباب لم تكشف عنها إلا لاحقاً ، ورافق السلطان في رحلته الميجر (وينغيت) الوكيل السياسي الجديد بمسقط ، في حين كلف السلطان والي مطرح (محمد بن حمد بن ناصر) القيام بشؤون البلاد ، وتسلم الكابتن ماك كولوم (Mac Collum) منصب وزير ، فكان أول وزير بريطاني للبلاد بل المسؤول الحقيقي لشؤونها [٩٣] ، وعلقت أحد المصادر أن السلطان ذهب في آذار ١٩١٩ إلى الهند في نيته أصلاً الهروب من المسؤولية ،

---

٨٨ _ Joseph A. KECHJCHIAN , OMAN AND THE WORLD , THE EMERGENCE AN INDEPDPENDENT FOREIGN POLICY , RAND , CALIFORNIA , 1995, P. 33 .
وتشير احدى المصادر إلى أن القاتل كان بدوياً هارباً أفلت من عدالة الامامة ينتمي إلى قبائل بني وهيبة الهنادية المقيمة على أرض السلطان ، وحاول قادة الامامة تسليمة ولكن دون جدوى ، والوثائق البريطانية لا تعطي تفاصيل ذلك . غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٠- ٢٩١ ؛ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢.

٨٩ _ راغب العلي واخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .

٩٠ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

٩١ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

٩٢ _ المحرزي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

٩٣ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

وتعيين كولوم وزيراً وأتضح لاحقاً أنه حاكمها ، فيما حصل وينغيت على شيك بياض من السلطان الهارب للتصرف مع الاماميين كما يحلو لبريطانيا في المفاوضات ، فرأى أن يتم تشديد الحصار الاقتصادي على الامامة ، مما أجبر الامام حزم أمره للمفاوضات مع البريطانيين ، والسلطنة من دون سلطان [٩٤] .

وأشار تقرير الوكيل السياسي في مسقط إلى نائب وزير الخارجية البريطاني حول وضع سلطان مسقط في أب ١٩٢٠ إلى : أن السيد تيمور جاء في زيارة رسمية إلى سعادة نائب الملك في اذار وطلب منه في ذلك الوقت السماح له بالتنازل عن العرش ، الا ان المقترح لم يوافق عليه ، وأن الحكومة لا مانع لديها بأن يبقى في الهند مدة ثلاثة أشهر ، وبعد انقضاء المدة ينبغي عليه العودة إلى مسقط . وأضاف : واذا كان السلطان غير قادر على العودة لأسباب صحية أو أي أسباب أخرى أو أن يكون غيابه بصورة متكررة في المستقبل، فحينها لا بد من أن نتمكن من اقامة نوع من الحكومة نستطيع أن نتعامل معها بصفة رسمية والتي لا يثار حولها الشكوك بأنها لعبة في أيدينا [٩٥] ، بالفعل وصل النفوذ البريطاني إلى أقصى درجة له في عهد السلطان لأنه ترك الامور لمستشاريه يتحكمون ويقررون مصير السلطة والادارة في عُمان [٩٦] ، لذلك طرحت ثلاث خيارات امام الحكومة البريطانية في ظل اصرار السلطان البقاء بالهند وهي ؛ يمكنه أن يتنازل عن العرش ، أو يوضع أبنه مكانه مع مجلس الوصاية ، لا يسمح له بالتنازل عن العرش ، ولكن يسمح له بالخروج متى شاء لأسباب صحية ، يتم اجباره على العودة للبقاء في بلده من الناحية العملية بصفة دائمة . ووفق هذه البدائل سيمنح السلطان مخصصات شخصية قد تتمكن الدولة من ان تدفع له حوالي ٥٠٠٠ روبية شهرياً [٩٧] .

في ٢٤ أيلول ١٩٢٠ التقى الطرفان في السيب ، وكان وفد الامامة مؤلفا من عشرين عالماً وشيخ قبيلة يترأسهم بالمفاوضات الشيخ عيسى الحارثي ، اما حكومة الهند البريطانية والسلطان العُماني يمثلهما في هذه المفاوضات الميجر وينغيت وعدد من المستشارين البريطانيين ، تم في

---

٩٤ _ المحرزي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

٩٥ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٤٦) ، ٢٠٤/ ٦/ ١٥ / R ، تقرير حول وضع سلطان مسقط ، مج ٢ ، في ١٨ اب /أغسطس ١٩٢٠ ، ص ص ١٩٤ – ١٩٥ .

٩٦ _ العلي وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .

٩٧ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٤٦) ، مج ٢، ص ص ١٩٦- ١٩٧ .

بداية المفاوضات التأكد من أن الشيخ عيسى الحارثي مفوضاً تفويضاً كاملاً للوصول إلى اتفاق مع السلطان العُماني ، ثم بدأت المفاوضات على هيئة جلسات ، تقدم ممثل الامامة في بادئ الامر باثني عشر مطلباً يجب أن يوافق عليها السلطان ، إلا أن المسؤول البريطاني رفض معظم هذه المطالب ، كما عرض وينغيت مطالب السلطان [٩٨] .

كان وينغيت يهدد العُمانيين : "بأنه إذا لم يكونوا على استعداد بقبول الشروط التي يقبل بها هو فإنه سوف يترك الاجتماع نوراً" [٩٩] ، وبعد يومين من المفاوضات الشاقة تم التوصل إلى ما عرف باتفاقية السيب بين الامامة نيابة عن الشعب العُماني وبين وينغيت نيابة عن السلطان العُماني [١٠٠] ، وذلك في ٢٥ أيلول ١٩٢٠ التي أرست السلم بين الجانبين ، وتعهد شيوخ عُمان وقبائلها بالامتناع عن شن هجمات على المناطق الساحلية ، لكن الاتفاقية كانت غامضة لم تحدد طبيعة حقوق السيادة الخاصة بالسلطان ، وأن استقلال الامامة عن السلطنة مبهم [١٠١] ، فيما كانت وجهة النظر البريطانية بشأن الاتفاقية منطقية فهي أمنت عميلها السلطان بالساحل ، وتركت القبائل تفعل ما يحلو بالداخل ، وظلت الاتفاقية سارية ما دامت ملائمة لبريطانيا [١٠٢] . ويشير كيشيان إلى غموض الاتفاقية ، إلا أنها ضمنت جميع الأطراف التي سوف تتعايش في السيادة العُمانية وإقامة علاقات مع القوى الاجنبية ، ويعتبر الغموض مفيداً لان الاتفاقية اعترفت بمنطقتين متميزتين في عُمان يحكمها نظامان مختلفان [١٠٣] .

ولان البريطانيين أسياد المشكلة وحلولها ، اصطدمت المفاوضات بمسألة أساسية أثارها وينغيت الذي رفض طلب الوفد العُماني أن توقع المعاهدة النهائية من جانب السلطان وإمام المسلمين معاً ، ويشرح وينغيت أسباب الرفض : (كان الامر محتوماً ، وكنت أعلم أني ربما لا أستطيع الموافقة باسم السلطان ، لأن ذلك يعني أن السلطان يعترف بزعيم أخر هو زعيم روحي

---

٩٨ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .
٩٩ _ المحرزي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
١٠٠ _ التركي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .
١٠١ _ العلي واخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .
١٠٢ _ هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .
١٠٣ _ Kechichian , op.cit , p. 34.

منتخب وزعيم مقبول من القبائل ، انطلاقاً من اعتراف كهذا ، لم يكن يبقى سوى اجتياز خطوة واحدة من أجل أن تصبح القيادة الروحية والتمثيل الزمني للقبائل مطلباً لجموع عُمان) [١٠٤] .

وتشير الوثائق البريطانية إلى نص اتفاقية السيب والنسخة الخاصة للعُمانيين والخاصة بحكومة مسقط والسلطان وأسماء من وقعوا على نص الاتفاقية وكذلك بصمة أصبع الابهام الموقعين على الاتفاقية شخصياً ، فضلاً عن الشروط الاربع التي تخص العُمانيين وكذلك التي تخص حكومة السلطان [١٠٥] ، هكذا وبعد سبع اعوام من الحرب انتهت ثورة ١٩١٣ إلى تقسيم عُمان إلى قسمين شبه مستقلين (امامة عُمان) في الداخل و(سلطنة مسقط) على الساحل ، ويعلق وينغيت على مكاسب هذه المعاهدة : (ومهما يكن من أمر ، فبهذه المعاهدة التي رتبها البريطانيون ، تبادل الطرفان الاعتراف وأصبح لعُمان منذ ذلك التاريخ واقعان تاريخيان ، رغم أن البريطانيون لم يسلموا بسلطتي هذين النظامين إلا أنهم اعترفوا ظاهراً باستقلالهما [١٠٦] .

ولا يمكن إنكار البريطانيين والعُمانيين بعد توقيع المعاهدة ، أن البلاد تمتعت بسلام واستقرار نسبيين على مدى العقود الثلاثة المقبلة ، حكم السلطان الساحل من مسقط ، بينما حكم الامام الداخل من نزوى . وسيطر حاكمان قويان على الامة العُمانية ، ولوحظ باقتدار أنهما عملا وتعاونا عن كثب كلما دعت الحاجة في أسلوب مؤقت يرضي كل الجانبين، واحتفظ السلطان بالشؤون الخارجية ومراسلات الحكومة الاجنبية والفصل فيها في المحاكم بمسقط[١٠٧] .

رابعاً : سياسة بريطانيا في مسقط وعُمان بعد اتفاقية السيب إلى عام ١٩٢٨ :

بعد الانتهاء من توقيع اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ ، برزت مسألة عدم عودة السلطان تيمور إلى مسقط وبقائه في الهند ، فلم تكن زيارة السلطان للهند في اذار ١٩٢٠ – أي قبل توقيع معاهدة السيب بستة أشهر – زيارة طبيعية ، بل كانت أشبه بمنفى اختياري أو بالأحرى

---

١٠٤ _ نقلاً عن : غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤ .

١٠٥ _ للمزيد عن نص اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ ، ينظر : (م. ع .و . س) ، وثيقة رقم (١٥٤) ، ٦/٢٠٤/ ١٥/ R، نسخة العُمانيين من اتفاقية السيب ، مج ٢ ، ص ص ٢٢٤- ٢٢٦ ؛ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٥٥) ، ٢٠٤ /٦/ ١٥ / R ، نسخة حكومة مسقط من اتفاقية السيب ، مج ٢ ، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

١٠٦ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ ؛ التركي ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

١٠٧ _ Kechichian, op . cit , p. 34 .

يرفض ، ليس للعرش فحسب ، بل أيضاً ، لبلد لم يعد بلده ، ذلك بان تيمور طلب منذ وصوله للهند بطلب شفوي إلى الحكومة البريطانية في الهند للسماح له بالتنازل عن العرش [١٠٨] .

وكانت احدى الوثائق البريطانية قد درست وبحثت طبيعة وشخصية السلطان تيمور واعتبرتها من القضايا الطارئة في مصالحها في مسقط وعُمان ، فذكرت بعض الحقائق عنه ومنها : (انه يرغب بالتنازل عن الحكم واستمرار محاولته في العرب من الالتزامات بحكمه وترك الاعمال والادارة في ايدي وزرائه). أما على المستوى الشخصي فذكرت : (انه ليس غبياً وليس شخصاً تنقصه الفطنة وهو ليس بشخص قاس او عدوائي ، الا انه رغم ذلك لا يحسن التصرف في الشؤون المالية وهو متعلق بالسمات الحضارية كما تمثلها الهند ، وهو يكره بلاده ويصمم ان يكون عاطلاً ، وفي بلاده فأنه مكروه) [١٠٩] .

في هذا السياق كتب وينغيت تقريرا مفصلا حاول فيه ان لا يدع الاهداف تتجاوزه ويرسم فيه السياسة البريطانية المقبلة بالمنطقة ، وأرسل هذا التقرير إلى المقيم السياسي البريطاني في بغداد ، وقد بدأ بتقييم لشخصية تيمور قائلاً : " لقد ورث عن ابيه أفكاراً عبثية عن موقعه استقلاله – افكاراً هي في جزء كبير منها نتيجة الموقف الانكليزي – الفرنسي من مسقط ، ولكنه حالياً قد تخلى عن كل هذه الافكار ووضع نفسه ، دون تحفظ ، تحت رحمتنا " [١١٠] . والتقرير يوضح الدور الحقيقي لبريطانيا في المنطقة عموما ومسقط وعُمان خصوصا والاستهانة بالسلاطين والحكام .

ويتوضح الدور البريطاني من الصراعات الداخلية العُمانية، من خلال تقرير الوكيل وينغيت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٠ قائلاً : " لم نأخذ في الاعتبار إلا مصلحتنا ، ولم يُؤل أي انتباه للظروف السياسية والاجتماعية والخارجية بالبلد وحكامه، وبرشوتنا للسلاطين وحملهم على تطبيق تدابير غير شعبية ، كنا دون سوانا من المستفيدين ، وبالسماح لهؤلاء السلاطين بالحكم من دون معارضة تمكنا من عزل الداخل ومنعنا السلاطين من اعادة بسط سلطتهم على البلاد" [١١١] .

---

١٠٨ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .
١٠٩ _ (م. ع . و. س) ، وثيقة رقم (١٤٦) ، مج٢ ، ص ص ١٩٥ – ١٩٦ .
١١٠ _ نقلاً عن : غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٩ – ٣٠٠ .
١١١ _ نقلاً عن : المحرزي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

ونتيجة لتمسك السلطان بالبقاء في الهند وعدم رغبته بالعودة لمسقط ومن أجل الحصول على قرض مالي بريطاني ، فقد فرضت الحكومة البريطانية شروطاً لتأسيس وادارة شؤونه وهي :

١- اذا ما اصر السلطان على الحياة بعيداً عن دولته ما امكنه فلا بد من أن يقضي ما لا يقل عن خمسة اشهر كل سنة وبصورة متواصلة في مسقط .

٢- ان يوافق ويصادق على إنشاء مجلس استشاري دائم يكون اعضاءه من العرب فقط ممن يستطيعون ممارسة كافة الاختصاصات والصلاحيات الادارية ليس فقط خلال فترة غيابه بل أيضاً خلال فترات تواجده في مسقط .

٣- يمكنه الاحتفاظ بسلطاته ليتخذ قرارات في الامور الغير عادية وذات الأهمية التي تؤثر في مصالح دولية أو أسرته الحاكمة .

٤- في أي وقت يغير السلطان رأيه ويتخذ قراراً بالبقاء بصورة دائمة بمسقط ، فان كل ما سبق ذكره من شروط يتم الغاؤه عندها يستعيد السلطان كافة صلاحياته واختصاصاته القانونية [١١٢] .

وتشير وثيقة بريطانية إلى مقابلة الوكيل وينغيت السلطان في الهند بمنطقة امبالاً في ايلول ١٩٢٠ ، استمرت المقابلة ست ساعات ، فقد وصف وينغيت تيمور بسخرية واستهزاء واضح قائلاً: " لقد أظهر سموه عناداً كعناد البغال حينما جاء الحديث عن صرف النظر عن فكرة تنازله عن العرش بكل السبل ، وكذلك حينما جاء الحديث عن التخلي عن الوزير البريطاني وان يقوم بتعيين مجلس اداري يدلا عنه ، وكان اتجاهه خليط من الفزع والخوف من العودة إلى مسقط .. ورغبة جامحة وقوية في الحصول على اكبر قدر من المال لشخصه .." [١١٣] .

والحقيقة ان السلطان تيمور ليس وحده من اراد ان يهرب من مسقط ، بل معظم العُمانيين قرروا الهجرة ، وكان السلطان لا يحكم العُمانيين بل بعض الاقليات الاجنبية ، وبإصرار السلطان على عدم رغبته في العودة محتجاً بأنه يخضع للعلاج الطبي ، لذلك أجبر البريطانيون السلطان

---

١١٢ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٤٧)، R /١٥/٦/٥٢ ، مذكرة حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه سلطان مسقط ، مج٢ ، في أيلول / سبتمبر ١٩٢٠ ، ص ص ١٩٨ – ١٩٩ .

١١٣ _ (م. ع . و. س) ، وثيقة رقم (١٤٨) ، R ١٥/٦/٥٢، تقرير حول نتيجة المقابلة مع السيد تيمور لتمديد دوره كسلطان ، مج ٢ ، ف أيلول / سبتمبر ١٩٢٠ ، ص ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

على تشكيل مجلس وزراء لإدارة الحكومة اثناء اقامته في الهند ، واصدر اوامره في خطاب موحد إلى محمد بن احمد ابن ناصر القائم بأعماله بمسقط في أيلول ١٩٢٠، كما استمرت ضغوطات بريطانيا على السلطان لإجباره على العودة إلى مسقط ، وابلغته أن مخصصاته ستنخفض من ٥٠٠٠ روبية إلى ٢٠٠٠ روبية شهرياً ، ولكنه لم يتأثر بهذه الضغوطات وبقي في الهند [١١٤] .

ومع تزايد الضغوطات البريطانية على السلطان، وافق وأرسل أوامره إلى محمد بن أحمد في مسقط يعلمه بما يلي :" لقد قررت تشكيل مجلس وزراء لإدارة حكومتي ، وينبغي على هذا المجلس أن يجتمع مرتين أسبوعياً ، وعينت لهذا الفرق، أربعة أشخاص تقع عليهم مسؤولية الاشراف على حسن سير الامور مع استثنائهم من بعض السلطات التي سأبينها لدى عودتي إلى مسقط في تشرين الثاني /نوفمبر القادم . وما أريده حالياً هو أن ينفذ الوارد أعلاه على أن يتألف المجلس من أخي نادر ومحمد بن احمد وألي مطرح ، وعلى أن يوكل إلى أخي ناجر رئاسة المجلس ، دون أية سلطة خاصة (مستقلة عن المجلس) ، ويكون أصوات الاربعة متساوية كما ينبغي استشارة ممثل الحكومة البريطانية في مسقط في الامور الهامة " [١١٥] .

أما بريطانيا فشرعت بعد موافقة السلطان على تشكيل مجلس الوزراء في مسقط ، إلى تدريب (فيلق جند عُمان) في مسقط عام ١٩٢٠ ، والمؤلف من جنود عُمانيين وبلوشيين وباكستانيين وايرانيين وبأشراف ورعاية ضباطاً ومستشارين بريطانيين وسلاحاً بريطانياً ، وهو أحد أشكال الدعم البريطاني لمصالحها في مسقط [١١٦] .

هذه الموافقة اتخذت بعد ادعاء السلطان تيمور بأنه لا يود العودة إلى مسقط في الوقت الراهن ، حيث أن صحته دائما متدهورة ، وحين وصولي للهند قمت باستشارة بعض الاطباء وبعد أن قاموا بعلاجي أخبروني بأن مناخ مسقط لا يفيدني صحياً ، إلا أنني وبالطبع لا بد وأن أعود إلى مسقط كل عام لفترة قصيرة [١١٧] .

---

١١٤ _ المحرزي ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

١١٥ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٤ .

١١٦ _ هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

١١٧ _ (م.ع. و.س) ، وثيقة رقم (١٤٩)، ٦/٥٢/ ١٥/ R، رسالة سلطان مسقط إلى أحمد بن ناصر وزير دولة مسقط ، مج٢ ، في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٢٠ ، ص ٢٠٤ .

ولا بد من الاشارة هنا ، إلى أن السلطان تيمور كان يريد التخلص من السيطرة البريطانية والشروط المفروضة عليه ، فعند وصول السلطان إلى بومباي ، أتصل بالقنصل الفرنسي فالدالا (Valdala) الذي بدوره كتب تقريراً إلى باريس في ١٦ اذار ١٩٢١ يقول فيه : " لقد وصل للتو إلى بومباي . وما كاد ينزل من السفينة حتى جاء ليراني ودعاني للعشاء ... أنه يرغب أكثر من أي وقت مضى ، في الذهاب إلى فرنسا على متن إحدى سفننا الحربية " ، لكن جواب وزير الخارجية الفرنسي للقنصل الفرنسي هو الرفض وترك حليفتها بريطانيا تدبر شؤون مسقط [١١٨] .

ومع تراجع السيطرة البريطانية المباشرة على الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ونتيجة لمحاولات إيران تحقيق استقلالها السياسي ، والضغوط الامريكية لمساعدة شركاتها النفطية للحصول على الامتيازات في عُمان ومنطقة الخليج . فقد استعاد الاقتصاد العُماني مؤقتاً بعض حيوته ، وواجهت السلطان مشكلتين هما ؛ كيفية التعامل مع استمرار تراجع اقتصاديات المناطق الساحلية (مسقط)، ومحاولة استعادة الثقة في قدرة حكومته على السيطرة على المناطق الداخلية (عُمان) [١١٩] .

بعد اتفاق بريطانيا مع السلطان حول تشكيل وشروط الحكم في السلطنة ، أصبح السلطان يتطلع لتطوير اتصالاته وعلاقاته الدولية ، ونتيجة لاستقرار وتحسن اقتصاد عُمان فقد استطاع السلطان أن يأخذ قرضاً من حكومة الهند البريطانية ، قام من خلاله بدفع جميع ديونه نقداً ، لذلك بدأت العلاقات العُمانية الامريكية بالانتعاش في ظل الرعاية البريطانية ، فهي المعنية والمكلفة برعاية مصالح الولايات المتحدة الامريكية من خلال الوكيل البريطاني بمسقط [١٢٠] .

---

١١٨ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

١١٩ _ محمود محمد الجبارات ، " علاقات سلطنة مسقط وعُمان مع الولايات المتحدة الامريكية بين الحربين العالميتين (١٩١٩- ١٩٣٩)، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار ، مج ٩ ، العدد ٢ ، إصدار عمادة البحث العلمي في الجامعة الاردنية ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٩ .

١٢٠ _ سليم طه التكريتي ، الصراع على الخليج العربي ، وزارة الثقافة والارشاد ، بغداد ، ١٩٦٦، ص ص ١٣٦ – ١٣٧ .

وفي ١٧ شباط ١٩٢١ تعهد السلطان إلى الوكيل البريطاني وينغيت بالانضمام إلى اتفاقية الاتجار بالأسلحة بين الاعوام ١٩١٩ – ١٩٢١ ، وفعلا تم توقيع الاتفاقية بين الطرفين العُماني والبريطاني في عام ١٩٢١ وبرعاية بريطانية [١٢١] .

ولان البترول ظهر بكميات تجارية في الخليج العربي ، فقد خشيت بريطانيا تطلعات السلطان تيمور لهذه الثروة الجديدة للبلاد ، لذلك فقد عمدت إلى ربط السلطان بعهد جديد يتعهد فيه بعدم استغلال البترول من قبله أو من قبل اية جهة أجنبية اخرى [١٢٢] ، فقد وقع السلطان في عام ١٩٢٣ تعهداً بعدم استغلال اي نفط يتم اكتشافه في المناطق الواقعة تحت سيادته ، وان يتشاور مع الوكيل السياسي في مسقط وان يتحصل على موافقة حكومة الهند البريطانية أيضاً ، ومنح السلطان حقوق امتيازات التنقيب عن النفط إلى شركة النفط الفارسية البريطانية بعد موافقة وتنسيق مع حكومة صاحبة الجلالة وذلك في العام ١٩٢٢ [١٢٣] .

وتؤكد إحدى المصادر إلى أن السلطان أرغم في عام ١٩٢٣ من قبل البريطانيين ، على منح الاذن باستثماره دون استشارة المقيم السياسي في مسقط و دون موافقة حكومة الهند العليا ، وفعلاً بقي تيمور في الهند بالمنفى والبقاء بوهم الحكم بأملاء من البريطانيين [١٢٤] ، هذا التصريح كان بمثابة البادرة الأولى للسيطرة البريطانية على منابع النفط العُمانية ، وكانت بريطانيا لا تريد أن تدخل شريكاً أخر معها في النفط العُماني [١٢٥] .

لم تترك بريطانيا قانون الرعايا البريطانيون والاجانب والقواعد القانونية وحقوقهم في مسقط ، دون التدخل في صياغة لوائح جديدة من الناحية القانونية في عهد السلطان ، وشملت ما يلي :

---

١٢١ _ الجبارات ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

١٢٢ _ خالد يحيى العزي ، الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عُمان – دراسة ومشاهدات ، مطبعة الاقتصاد ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٧ ؛ التكريتي ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

١٢٣ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٥٩) ، ٤٠٠ B /١٨/ L /P&S، تقرير مكتب حكومة الهند حول الاوضاع في مسقط من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩٢٨ ، مج ٢ ، ص ٢٨٣ . وللاطلاع عن نص التعهد أو الاتفاقية بخصوص البترول بين سلطان مسقط والحكومة البريطانية ، ينظر : قوري قلعجي ، الخليج العربي بحر الاساطير ، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ص ٤٤٤- ٤٤٥ .

١٢٤ _غباش ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ ؛ هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٩ .

١٢٥ _ المحرزي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٧ – ٦٨ .

١- الرعايا البريطانيون ، السفن البريطانية بما فيها الزوارق الموجودة على متنها والركاب وطاقم الملاحة والاشياء والممتلكات على ظهرها .

٢- رعايا مسقط المسجلون في الوكالة الذين يعملون بصفة دائمة لدى الرعايا البريطانيين تنطبق عليهم الشروط والتي تخص رعايا مسقط .

٣- ممتلكات وشركات الرعايا البريطانيين ورعايا مسقط، سواء في حدود أم خارج حدود النظام .

٤- الاجانب الذين تقع دولهم تحت الحماية البريطانية مهما كان نوع هذه الحماية ، أو الذين دفعت لهم اتفاقات مع الحكومة البريطانية .

٥- رعايا مسقط أو الرعايا الاجانب غير المنضوين وفي حالات خاصة محدودة [١٢٦] .

كانت حدود تطبيق اللوائح الجديدة في كامل الحدود البرية والبحرية لمسقط وعُمان ، وتم إصدار المزيد من التعديلات والتحسينات منذ أن صدرت هذه اللوائح في العام ١٩١٦ ، حيث صادقت حكومة صاحبة الجلالة على بعض هذه التعديلات في العام ١٩٢٣ ، ولكن لم تتعرض هذه اللوائح لأي مسائلات ذات أهمية [١٢٧] . لقد تميز حكم السلطان تيمور – أنه شأن أبيه السلطان فيصل – بالمصاعب المالية التي أدى إلى تفاقمها الكساد التجاري في الاعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤، لذلك عينت الحكومة البريطانية برثرام توماس (Bertham Thomas) المؤلف والخبير في الشؤون العربية مستشاراً مالياً للسلطان [١٢٨]. بينما تشير الوثيقة البريطانية إلى أن تعيين توماس كان بناءً على طلب السلطان ، وكان توماس يعمل نائباً للمندوب البريطاني المقيم في شرق الاردن في عام ١٩٢٥ ، وفي عام ١٩٢٦ تم تعيين توماس وزير أول وتم اختيار أحد أعضاء مجلس مسقط للعمل وزيراً للمالية ، ويمارس مهام عمله الاخرى في إدارة الشؤون الادارية لمسقط مع بقية أعضاء المجلس ، وكانت النتيجة تحسناً ملحوظاً في المستوى وارتفاع نسبة الكفاءة في إنجاز الاعمال الادارية [١٢٩] .

---

١٢٦ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٥٩) ، مج ٢ ، ص ص ٢٨٠ -٢٨١ .
١٢٧ _ المصدر نفسه ، ص ٢٨١ .
١٢٨ _ العزي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .
١٢٩ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٥٩) ،مج ٢ ، ص ٢٥٨.

استمر عمل توماس وزيراً مالياً للسلطان تيمور من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٣٠ ، وكان يظهر الحقيقية في بعض الاحيان ارضاءً للسلطان ، وأحياناً يعمل وفق التوجهات البريطانية ، فكتب عن اتفاقية السيب قائلا :" امكن الوصول إلى تسوية تقوم على أساس الحالة الراهنة وبمقتضاها ظل السلطان سلطاناً من الوجه القانوني على مسقط وعُمان ونصت التسوية على أن يكون لإمامة عُمان حكومة تعتمد على أساس الامر الواقع لتدبير الشؤون المحلية " [١٣٠] .

حاولت بريطانيا السيطرة على زعامات ومشيخات المنطقة في مطلع القرن العشرين ، ففي عام ١٩٢٧ كانت هناك معاهدة بين السعودية وبريطانيا ، لكن بريطانيا لم تتعامل مع حكومة مسقط بنفس الطريقة مع المشيخات وزعماء القبائل بالمنطقة ، فقد تعاملت بريطانيا بشكل مباشر وعن طريق الوكيل في مسقط وعلى قدم المساواة ، وذلك لكي يشعر بأنه حيوي ولا يمكن الاستغناء عنه ، حتى لو كانت سلطاته تخضع للرقابة البريطانية [١٣١] ، في ٨ حزيران ١٩٢٧ أرسل الوكيل والقنصل البريطاني بمسقط الرائد مورفي(Murphy). تقريراً بأسماء وشيوخ القبائل العُمانية إلى المعتمد السياسي في الخليج الفارسي هاروث ، من أجل دراسة طبيعة الحكم العشائري والقبلي في الداخل العُماني الداخلي [١٣٢] .

وأشار تقرير أخر للوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى أخفاقات حكومة مسقط في التعامل مع القبائل العُمانية في ١٦ أب/ أغسطس ١٩٢٧، فقد فشل وزير المالية توماس في إقناع قبائل الجنبة في صور بالتخلي عن مواقعهم في الحصون والقلاع وإطلاق النار على بعض المراكب البحرية ، كما تجاهلت حكومة مسقط منطقة خصب الأكثر من عشر سنوات بالجانب الاقتصادي والاداري والمالي ، و ورد في التقرير أن سياسة حكومة مسقط الحالية كانت تفضل أن تتوارى في الظل بدلاً من أن تمد أشرعتها بعيداً ، مما شجع ذلك على نمو النزعة

---

١٣٠ _ سليمان البو هلال ، المسألة العُمانية ، بحث مفصل لقضية إمامة عُمان في جميع مراحلها ، إصدار مكتب دولة إمامة عُمان في بغداد ، مطبعة الازهر ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٥٠ .

١٣١ _ Kechichian , op . cit , p. 130 .

١٣٢ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٥٧) ، R /١٥/٦/٢٤١ ، و R /١٥/٦/٤٠ ، تقرير الوكيل السياسي حول شيوخ القبائل في عُمان سنة ١٩٢٧، مرفق به قائمة بأسماء الشيوخ الحاليين للقبائل الرئيسة في عُمان ، مج ٢ ، ص ص ٢٣١ – ٢٣٤ .

الاستقلالية والتمردية للقبائل العُمانية في الداخل وحتى في الساحل ، وهذا أما اطلع عليه فريق الاستطلاع الذي أرسله المعتمد البريطاني المقيم في مسقط [١٣٣] .

أستمر نوع من الهدوء في عهد الامام الخليلي في الداخل العُماني ، وأخذت الامامة تحصل على موقع مؤثر ، ففي عام ١٩٢٨ أعلن الحاكم البريطاني في الهند اعترافه بما أسماه استقلال عُمان ،والواقع أن هذا الاعتراف يهدف إلى تقسيم عُمان بين امامة وسلطنة، وهو يعبر في الوقت ذاته عن قوة الامامة ومكانتها في الداخل يقابلها ضعف السلطنة ومكانتها في الساحل [١٣٤] .

كانت بريطانيا تخشى رجوع تجارة السلاح وتهريبه من الداخل العُماني ، فيذكر تقرير الوكيل السياسي في مسقط عام ١٩٢٨ أن الجهود مستمرة والترتيبات التي تم اتخاذها لإيقاف تجارة الاسلحة والذخائر قد سجلت نجاحاً بنسبة مئة في المئة ، حيث كتب الوكيل السياسي أن كل ساحل الباطنة لم يشهد أي حوادث تهريب أو تعامل في تجارة السلاح بالرغم من أنه كان يمارس هذه التجارة قبائل آل سعد إلا أنهم توقفوا منها تماماً ، ولم يسجل أي نشاط أو حادثة في مسقط تتعلق بتجارة الاسلحة ، ووقع السلطان بعد انتهاء الحرب على اتفاقية منع ومكافحة تجارة وتهريب الاسلحة والذخائر وذلك بطلب من الحكومة البريطانية ، حيث تم اعتبار الجزيرة العربية منطقة محظور فيها ممارسة تجارة السلاح تصديراً أو استيراداً [١٣٥] .

ومن اجل استمالة الداخل العُماني وتلطيف الاجواء و الاوضاع ومحاولة فتح الحوار لمحاولة إقناع العُمانيون بالتعاون مع حكومة مسقط ، دعمت بريطانيا بعض المشاريع والبرامج الحكومية الادارية والاقتصادية والثقافية من قبل حكومة السلطان ، والتي كانت قد الغيت ولم تنفذ وفقاً للتقدير السنوي . الذي كتبه توماس في ٢٦ تموز ١٩٢٦ ، والسبب هو الديون العُمانية للحكومة البريطانية في الهند ، لذلك كان هناك مقترح لتقسيط سداد الديون لبريطانيا ، وأثر ذلك

---

١٣٣ _ (م. ع .و. س)، وثيقة رقم (١٥٨) ، R /١٥/٦/٤٠، تقرير الوكيل السياسي حول إخفاقات الدولة في التعامل مع القبائل في سنة ١٩٢٧ ، مج٢ ، ص ص ٢٣٥ – ٢٣٧ .

١٣٤ _ محمد رشيد عباس ، التطورات السياسية في عُمان علاقاتها الخارجية ١٩٣٢-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم البحوث والدراسات التاريخية في معهد البحوث والدراسات التاريخية في جامعة الدول العربية ، القاهرة أو بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٤٢ .

١٣٥ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٥٩) ، مج ٢ ، ص ٢٦٣ .

تم تنفيذ بعض المشاريع والبرامج الاقتصادية في عام ١٩٢٧ ، ومنها : مدرسة جديدة [١٣٦] في مسقط ، مركز صحي في جوادر، تعيين قضاة في كل الولايات لكل ولاية قاضٍ[١٣٧] .

ان التحسن الذي تم تحقيقه في سلطنة مسقط وعُمان ، لم يكن الفضل يرجع إلى السلطان الذي كان يبدي اهتماما ملحوظاً ونشاطاً في احيان ومناسبات متقطعة ، وكتب الوكيل السياسي هاروث في احدى تقاريره في اذار ١٩٢٨ قائلاً : " أن السلطان من الناحية العملية لا قيمة له كحاكم بالرغم من بعض اهتماماته برؤية من حوله يحكمون نيابة عنه " ، ويواصل الوكيل القول أنه : "لم يكن ينصح بأن يسمح له بالتنحي في العام ١٩٢٠ ولا اعتقد أن ذلك مرغوب فيه الان " . أن غياب السلطان والذي لا يتدخل في أمور الحكومة به الكثير من المحاسن [١٣٨] .

وعلى الرغم مما تنقله التقارير والرسائل والوثائق البريطانية حول شخصية وطبيعة حكم السلطان ، الا أن العلاقة الرسمية ما بين السلطان والحكومة البريطانية مستمرة بوتيرة إيجابية ، ففي صيف عام ١٩٢٨ زار السلطان لندن ، وحظي بمقابلة الملك وبقي فيها ضيفاً على حكومة بريطانيا لمدة شهر كامل [١٣٩] ، لقد مكن ذلك الوضع من إجراء عدد من الترتيبات التي مكنت المجلس ووزير المالية البريطاني من اتخاذ القرارات حولها ، ومن المؤمل أن تشهد البلاد ازدهاراً ملحوظاً خلال السنوات القليلة القادمة ، وحتى يكبر أبن[١٤٠] السلطان ويصبح عمره مناسباً لتولي العرش ، فيجب أن يستمر السلطان الحالي في المنصب ما أمكنه ذلك [١٤١] .

ويمكن ملاحظة مدى سيطرة وتحكم بريطانيا في كافة الامور الادارية والمالية والاقتصادية والسياسية لسلطنة مسقط وعُمان من خلال هذا التقرير الاخير للوكيل السياسي البريطاني .

خامساً : بريطانيا وتنازل السلطان وتهيئة ولي العهد ١٩٢٩–١٩٣٢ :

---

١٣٦ _ تأسست أول مدرسة في مسقط عام ١٩١٤ ، وحلت محلها المدرسة السلطانية عام ١٩٢٧ . الموافي ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

١٣٧ _ (م. ع. و. س)، وثيقة رقم (١٥٨)، مج٢ ، ص ص ٢٥٤ – ٢٥٧.

١٣٨ _ (م. ع. و. س)، وثيقة رقم (١٥٩)، مج٢ ، ص ص ٢٧١ – ٢٧٢.

١٣٩ _ المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

١٤٠ _ كان عمر ولي العهد سعيد بن تيمور في عام ١٩٢٩ قد وصل إلى عشرون عاماً ، أي كان قد بلغ الرشد . غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

١٤١ _ (م. ع. و. س)، وثيقة رقم (١٥٩)، مج٢ ، ص ٢٧٢ .

في حزيران /يونيو ١٩٢٩، أي بعد عشر سنوات من وصول السلطان إلى الهند ، قرر أخيراً العودة إلى مسقط والتنازل فيها لصالح أي شخص يعينه البريطانيين [١٤٢]، أخذت الاوضاع الاقتصادية تتحسن نوعاً ما في السلطنة ، كما انتعشت التجارة العُمانية من جديد ، لكنها ما لبثت أن تعرضت لازمة اقتصادية أخرى ، بسبب الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، ولتجاوز هذه الازمات استقدم السلطان عدداً من الخبراء الاقتصاديين المصريين في محاولة لتحسين الوضع الاقتصادي الذي شهد ركود وتراجع طوال مرحلة حكمه [١٤٣] .

شغلت مسألة تنحي السلطان تيمور عن الحكم الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٢٠ ، فقد أشارت احدى الوثائق البريطانية إلى مقابلة الوكيل السياسي البريطاني للسلطان ، والتي أوضح فيها السلطان أسباب رغبته بالتنحي عن الحكم ، قائلاً : " كيف عاني اما في ضعف وجود الادارة أو إلى افتقار الحاكم التعاون بصورة فاعلة مع الحكومة " ، لقد لخص المتطلبات في كلمتين : السلطة والمال ، وقال أيضاً : " أني رجل مريض ، وأن القلق الذي يعانيه من القبائل أصبح أكبر من مقدرته على تحمله ، وأعلن استعداده لتسليم الحكومة إلى أي أحد تعمل الحكومة البريطانية على اختياره ، وليس ضرورياً لابنه السيد سعيد " [١٤٤] .

أن الاسباب الحقيقية التي حملت السلطان تيمور على مغادرة بلاده والرغبة في التنحي عن الحكم ، وضحها أحد التقارير البريطانية وهي : الاستياء حيال ممارسات الوكلاء البريطانيين في مسقط ، ولاسيما الميجر هوارث والميجر وينغيت . وأضاف : " أنه يشعر بأن السياسة البريطانية هي التي أقضت به إلى هذا الوضع الصعب " ، وعلى حد قول التقرير نفسه ، لهذا السبب قرر السلطان غسل يديه من شؤون بلده مسقط [١٤٥] .

---

١٤٢ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

١٤٣ _ رؤى بديوي حمزة عبيد ، السياسة الخارجية العُمانية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ٤٧ .

١٤٤ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٦١) ، ٤٩/ ٦ / ١٥/ R ، تقرير الوكيل السياسي حول الوضع في عُمان في اذار / مارس ١٩٢٩ ، مج ٢ ، ص ص ٢٩١ – ٢٩٢ .

١٤٥ _ نقلاً عن : غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٥- ٣٠٦ . وللمزيد عن أسباب التنحي عن الحكم ، ينظر : (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٦٢) ، ٥٢/ ٦/ ١٥ / R ، تقييم الوكيل السياسي البريطاني لأسباب رغبة السيد تيمور في التنحي عن الحكم عام ١٩٢٩ ، مج ٢ ، ص ص ٢٩٥- ٢٩٨ .

تابعت الحكومة البريطانية نشأة وحياة ولي العهد الجديد سعيد بن تيمور ، فقد تلقى تعليمه في إحدى مدارس الامراء [١٤٦] في الهند التي تشرف عليها حكومة الهند البريطانية ، مثل بقية أبناء زعماء البلاد المستعمرة ، وكان سعيد يتكلم الانكليزية بطلاقة وكان له سحر شخصي كبير استعمله للتأثير على الاوربيين [١٤٧] .

عمل ولي العهد في حكومة والده بعد عودته من الدراسة بالهند عام ١٩٢٩ [١٤٨] ، وحل محل محمد بن أحمد كرئيس للوزراء ، وبهذا مارس السلطة لمدة ثلاث سنوات كان فيها سلطاناً في كل شيء عدا الاسم ، فلقد كان السلطان تيمور يعتمد عليه في ادارة شؤون الحكم وكان يحضر اجتماعات المجلس النيابي وعند وفاة نادر بن تيمور في اب ١٩٢٩ أنتخب ليكون خلفاً له في رئاسة المجلس [١٤٩] .

رغم التدخلات البريطانية في مسألة تنحي السلطان عن منصبه وتهيئة البديل له ، الا ان احدى الوثائق البريطانية إشارات إلى رغبة السلطان في البقاء في منصبه والاهتمام بشؤون بلاده ، فقد أشار المعتمد السياسي لمنطقة الخليج الفارسي (هـ. ف . بيسكوي H. V. Biscoe) في رسالة إلى وزير خارجية حكومة الهند في نيودلهي بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٩،لى : " لقد قمت مؤخراً بزيارة إلى مسقط حيث قابلت صاحب السمو السلطان ووجدته اجمالاً لا يتمتع بروح معنوية عالية وصحة جسدية ممتازة " . وأضاف : "عند وصولي مسقط أبلغني الرائد مورفي أن السلطان رجع إلى مسقط في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر وأبدى اهتماما كبيراً بشؤون الدولة لم يعهد فيه من قبل أبداً ، حيث قام السلطان بزيارة إلى ساحل الباطنة على متن يخته الخاص

---

١٤٦ _ درس في كلية الامراء في مقاطعة عجمر في راجيوتانا (الان راجستان) في الهند ، بين عامي ١٩٢٢ – ١٩٢٧ ، حيث تعلم الاوردو واللغة الانكليزية في الهند ، ودرس اللغة العربية في بغداد وكان البريطانيون يعدونه لتولي الحكم في مسقط ، كما قضى فترة تدريب في العراق تحت رعاية توماس عضو مجلس وزراء مسقط .
Peterson , J.E ,Oman in the twentieth century Political Foundations , London , 1978 , p. 52؛ هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ ؛ غباش ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

١٤٧ _ عباس ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

١٤٨ _ مسعود ضاهر ، الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث العُمانية ١٩٧٠ – ٢٠٠٥ ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٩ .

١٤٩ _ عباس ، المصدر السابق ، ص ٦٨ ؛ الموافي ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

وزيارة أخرى إلى صور ويفكر حالياً في زيارة صلالة ، ولم يفكر مطلقاً الرائد مورفي ان السلطان ينوي في الوقت الحالي التخلي عن منصبه " [١٥٠] .

وهنا لابد من الاشارة إلى الاستفاقة المتأخرة للسلطان تيمور وعودته إلى مسقط والاهتمام ببلده ، لكن البريطانيين كانوا حذرين إلى كل تصرفاته ، فعلى سبيل المثال ، كانت رغبة السلطان أن يبعث ابنه سعيد للدراسة في مصر لدى المصلح محمد رشيد رضا ، أحد أبرز وجوه النهضة العربية الحديثة ، لكن البريطانيون اعترضوا على ذلك خوفاً من أن يتأثر السلطان الجديد بالفكر القومي العربي ، وهو ما يتعارض مع مصالح وتوجهاتهم الاستعمارية في المنطقة [١٥١] .

على الرغم من النفوذ البريطاني الواسع في عُمان ، الا أن هذا لا يعني أن عُمان كانت بعيدة عن مطامع الدول الاخرى ، فقد كانت تشكل أهمية في نظر الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من إدراكهم أنها من المناطق المؤكدة فيها السيطرة البريطانية [١٥٢] ، والتي استمرت في الحفاظ على وجود قوي وحيوي في عُمان والمنطقة الخليجية والعربية بين الحربين ، ولكن في ثلاثينيات القرن العشرين سعت الولايات المتحدة الامريكية لإحياء علاقاتها مع عُمان [١٥٣] .

فبعثت وزارة الخارجية الامريكية في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٣٠ مذكرة استفسار إلى السفير البريطاني في واشنطن حول كيفية عقد معاهدة جديدة مع مسقط ، وهل تعقد بين ملك بريطانيا ممثلاً عن السلطان ورئيس الجمهورية الأمريكية مباشرة أم بين الولايات المتحدة وسلطنة مسقط ، كما هو الحال في معاهدة عام ١٨٣٣ [١٥٤] ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تغفل هدف

---

١٥٠ _ (م. ع. و. س) ، وثيقة رقم (١٦٤) ، ٥٣/ ٦/ ١٥/ R ، رسالة من المعتمد السياسي المقيم لمنطقة الخليج الفارسي إلى وزير خارجية حكومة الهند – نيودلهي بخصوص رغبة سلطان مسقط في التنحي عن منصبه في تشرين الثاني / نوفمبر ، مج ٢ ، ص ص ٣٠٧ – ٣٠٨ .

١٥١ _ نقلاً عن : غباش ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ . وللمزيد من التفاصيل عن اهتمام الحكومة البريطانية بنشأ وتعليم السلطان الجديد ، ينظر : (م. ع . و. س) ، الوثائق رقم (١٦٦-١٦٩) ، ٥٥/ ٦/ ١٥ / R ، المراسلات الخاصة بتأهيل السيد سعيد بن تيمور في ١٩٢٣ – ١٩٢٦ ، مج ٢ ، ص ص ٣٢٥- ٣٣٠.

١٥٢ _ طيبة خلف عبد الله ، " اهتمام الولايات المتحدة ببترول سلطنة عُمان " ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مج (٣٢)، ع(٢٠١)، ٢٠٠١، ص ٤١ .

١٥٣ _ Kechichian , op. cit , p, 144.

١٥٤ _ معاهدة ١٨٣٣: هي معاهدة صداقة وتجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وسلطنة مسقط ، تم الاتفاق على مضمونها بين السلطان سعيد بن سلطان والتاجر الامريكي (ادموند رد برتس Edmond Robertes) بمسقط في أيلول ١٨٣٣ ، وتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة في ٣٠ أيلول ١٨٣٥ ، وتعتبر المعاهدة الأولى من نوعها مع دولة عربية ،هرمان فريدريك ايلتس ، سلطانة في نيويورك ، ط٥ ، دون مطبعة ، ٢٠٠٥ ،ص ص ٢٧-٢٨ .

الولايات المتحدة في عقد المعاهدة لذلك تجاهلت المحاولات الامريكية الرامية إلى إيجاد موطئ قدم لها في عُمان [١٥٥] .

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣١ ، أرسل السلطان تيمور وبموافقة البريطانيين كتاباً رسمياً إلى المعلم البريطاني يعلن فيه عن تنازل لصالح أبنه : " لقد رفعنا ، منذ اليوم ، يدنا من كل حقوق الحكم ، واخترنا خلفاً لنا أبننا السيد سعيد بن السيد تيمور كسلطان لحكومتنا ، ونحن نسلمه قيادة سياسة الدولة وادارة الحكومة ، وأوصيناه باستشارة المقيم السياسي في مسقط في الامور الهامة " . وقد قام المقيم البريطاني بإعلام سعيد بقرار أبيه بالتنازل وبتسليمه العرش ، وفي ١٠ شباط ١٩٣٢ ، رد السلطان الجديد على المقيم السياسي في بوشهر بالسرور والرضا [١٥٦] .

وهنا لا بد من الاشارة إلى محاولات ثني السلطان تيمور عن التنازل ، فقد حاول السلطان الجديد سعيد أن يثني أباه عن التنازل عندما سافر إلى كراتشي ، ولكن دون جدوى ، إذ قال تيمور له : (لقد اتخذت قراري ... ولا فائدة) لذلك كتب الشيخ عيسى ابن صالح زعيم قبائل الحرث في الداخل العُماني إلى السلطان تيمور وهو في كراتشي يقول له : (لقد ذهبت بعيداً عن عَمان فماذا تركت لنا ؟) ، فرد عليه : (أجل لقد تركت عُمان ولكن تركت نجلنا السيد سعيد لرعاية كل شيء) [١٥٧] .

وجدير بالذكر أن بريطانيا هي التي تولت أمر كل التفصيلات المتعلقة بالتنحي ، وكذلك يتسنم العرش ، وكانت هي كذلك التي صاغت كتاب التنازل ثم كتاب السلطان الجديد إلى المقيم السياسي، وهي من أبلغ البلدان الاجنبية المعنية بهذا التغيير [١٥٨]، وقد اعترفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية رسمياً بسعيد بن تيمور سلطاناً على عُمان عام ١٩٣٢ [١٥٩] .

في حين تعهد السلطان سعيد لبريطانيا بالتزامه بالتعهدات التي التزم بها والده تجاهها ، مع اعتماده على المشورة البريطانية في ادارة شؤون بلاده ، وقد جرى التعهد بين السلطان سعيد

---

١٥٥ _ باسمة عبد العزيز عمر النعمان ، سلطنة عُمان (١٩٧٠- ١٩٨١) دراسة في العلاقات الخارجية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٩- ١٠ .

١٥٦ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

١٥٧ _ نقلاً عن : غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٦٨- ٦٩ .

١٥٨ _ غباش ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٧ .

١٥٩ _ العزي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

والوكيل السياسي البريطاني في مسقط الكابتن (ألبان Alban) في ١٠ شباط ١٩٣٢ ، والذي بموجبه أستمر العمل بمعاهدة ١٨٩١ العُمانية – البريطانية [١٦٠] ، كما وافقت بريطانيا على استقرار الوضع الاقتصادي للسلطنة [١٦١] .

استطاع السلطان الجديد سعيد بن تيمور ان يحقق نجاحاً كبيراً في إدارة شؤون البلاد المالية والاشراف على التخفيف من القيود التي كانوا يقرضونها على سياسة الحكم في عُمان [١٦٢] . وحاول السلطان تحسين الاقتصاد وتجاوز العجز المالي باتباع سياسة التقشف التي كانت نتائجها عكسية على كل نواحي الحياة العُمانية ، فعاشت سلطنة مسقط وعُمان اسوء مراحلها في عهده الذي أمتد إلى عام ١٩٧٠ [١٦٣] .

وهنا لا بد من التنويه الى أن الوجود القوي والفعال للحكومة البريطانية في سلطنة مسقط وعُمان ، كان من جميع النواحي لصالحها، ولا يكلفها الكثير من الاعباء السياسية والمالية والادارية والاقتصادية ، ولكن فشل أو نجاح المستشار والوكيل الذي تم تعيينه مع السلطان سيكون محسوباً على الحكومة البريطانية ، وقد حقق الوجود البريطاني منافع ومكاسب استراتيجية على الصعيد التجاري والبحري والجوي . والاهم هو المحافظة على هذه المصالح من دون جعل البلاد واهلها يغيرون من ثقافاتهم أو مظاهر حضاراتهم وبخاصة القبائل المتزمتة في الداخل العُماني . وهو ما مكن بريطانيا من استغلال العداء بين السلطان في الساحل العُماني وبين الامامة في الداخل العُماني من خلال ربط السلاطين والقبائل بمعاهدات واتفاقيات فضلاً عن زرع الفتنة وإعطاء الرشوة والهدايا لتأليب الصراعات الداخلية .

الخاتمة :

١٦٠ _ معاهدة ١٨٩١ : هي معاهدة صداقة وتجارة وملاحة عقدت بين الحكومة البريطانية والسلطان فيصل بن تركي ، وشملت عدة شروط من بينها تمتع الرعايا البريطانيين داخل اراضي السلطنة بامتيازات خاصة ، وعدم فرض رسوم كمركية على البضائع المصدرة من عُمان دون موافقة الحكومة البريطانية . ، شركة الزيت العربية الامريكية ، ادارة العلاقات، عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٦٠ .

١٦١ _ العثمان ، المصدر السابق ،ص ٧ .

١٦٢ _ العلي واخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٤٥ .

١٦٣ _ عبيد ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

من خلال البحث نستنتج ما يلي :

١_ ساهم الصراع ما بين السلطنة (السلطان) في الساحل والامامة (الامام) في الداخل في بسط النفوذ البريطاني في سلطنة مسقط وعُمان .

٢_ فرضت اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ على الطرفين السلطان والامام شروط قاسية وتعجيزية من قبل بريطانيا من اجل ترسيخ استراتيجيتها ومصالحها في البلاد .

٣_ ترك السلطان تيمور عزز من دور الحكومة البريطانية ووكلائها في مسقط من السيطرة على كافة مفاصل البلاد وادارتها .

٤_ استخدمت بريطانيا اساليب المراوغة والرشاوي والهدايا والاموال في كسب الاطراف والقبائل والعشائر وحتى السلطان لتحقيق اهدافها في سلطنة مسقط وعُمان .

٥_ استثمرت بريطانيا مسألة بيع وتجارة وتهريب الاسلحة والذخائر ما بين الداخل والساحل العُماني لأغراض اقتصادية وسياسية .

٦_ استطاعت بريطانيا من تنصيب السلطان الجديد (سعيد بن تيمور) بعد تنحي السلطان السابق تيمور ، من اجل الحفاظ على وجود قوي وحيوي في سلطنة مسقط وعُمان ومنطقة الخليج العربي .